



PROVISIONAL  
A/39/PV.5  
27 September 1984  
ARABIC



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون  
الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاثنين ، ٢٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد لوساكا (زامبيا)  
ثم : السيد آل خليفة (البحرين)  
          (نائب الرئيس)

— خطاب فخامة السيد راؤول الفونسين ، رئيس جمهورية الأرجنتين

— المناقشة العامة [٩] (تابع)

خطاب رئيس وزراء مملكة النرويج

القي كلمة كل من :

السيد سيبولفيدا أمور (المكسيك)

السيد اميغا (توغو)

السيد غاما (البرتغال)

السيد حميد (سرى لانكا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room DC2-0750,2 United Nations Plaza  
من المحضر .

84-64025/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٥٥خطاب فخامة السيد راؤول ألفونسين ، رئيس جمهورية الأرجنتين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستستمع الجمعية في جلسة بعد

ظهر اليوم الى خطاب سعادة السيد راؤول ألفونسين ، رئيس جمهورية الأرجنتين .

اصطحب السيد راؤول ألفونسين ، رئيس جمهورية الأرجنتين ، الى قاعة الجمعية

العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة ،

يشرفني أن أرحب في رحاب الأمم المتحدة بسعادة السيد راؤول ألفونسين ، رئيس جمهورية الأرجنتين ، وأدعوه الى القاء خطابه أمام الجمعية .

الرئيس ألفونسين (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود في البداية أن

أعرب عن تهنئي الشخصية لكم بمناسبة انتخابكم بالاجماع لهذا المنصب الهام . ولدينا سببان يبعثان على سرورنا هما أن صفاتكم الانسانية والمهنية المعروفة تماما تمثل مساهمة قيمة جدا من أجل نجاح مساعي الجمعية العامة ، ثم كونكم تمثلون زامبيا من افريقيا ، القارة الشقيقة لامريكا اللاتينية التي نشاؤها آمالها ومطامحها .

وعلاوة على ذلك ، أود أن أعرب عن امتناننا للسيد خورخي ايويكا ، رئيس دولة بنما والدبلوماسي البارز من امريكا اللاتينية الذي أدار أعمال الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة بمهارة فائقة . ولدينا نحن الأرجنتينيون أسباب خاصة للشعور بالامتنان له . وفي نفس الوقت نرحب ببسروني دار السلام في هذه المنظمة فقبولها في عضوية المنظمة يؤكد مرة أخرى عالمية هذا المحفل .

قبل عشرة أشهر وعندما كانت الأرجنتين تسترد ديموقراطيتها ، قلت لكونغرس بلادى أن السياسة الخارجية التي سنتبعها ستكون امتدادا طبيعيا لسياستنا الداخلية .

اذ أن كليهما يجب أن تقوما على نفس المطامح وعلى نسق متطابق من القيم في المقام الأول .  
وحيث انه ليست لدينا مجموعتان مختلفتان من المبادئ الاخلاقية يجب ألا تكون لدينا سياستان  
مختلفتان أيضا .

ان كل الأسباب التي وجهتنا نحو النضال السياسي والقناعات الراسخة التي  
وجهتنا وشدت أزرنا عبر السنين كانت مبنية في الواقع على مجموعة من القيم تحتاج اليها  
بلادى . وتسمو تلك القيم على الشعب والأرض . ويمكن تطبيقها على أعمال الحكومة التي  
تنظم الحياة السياسية الداخلية ، أى الاسلوب الذى نمارس به علاقاتنا مع الدول الأخرى  
والمواقف التي نتخذها فيما يتعلق بمشاكل المجتمع الدولي .

الا أن تحديد نسق اخلاقي باعتباره مصدرا للعمل السياسي ، وهو بعد كل شيء ،  
مدار المسألة ، ليس مجرد خيار يريح ضمير الذين يحكمون أو طريقة لتجنب المشاكل الحقيقية  
اللموسة لعصرنا . فهذا موقف ليس تجريديا أو مثاليا . بل هو جوهرى ، وهو يرمي الى  
تبيين الغايات التي نحكم من أجلها ونوع المجتمع الذى نسعى الى أن يكون مجتمع بلداننا ،  
ونوع العالم الذى نريده للبشرية .

وتنبع هذه الفكرة من اعتقادى بأن نظام العالم مشوه تشويها خطيرا . وأكبر  
البراهين وضوحا على ذلك ان هناك بلدانا يبدوا أنها لا تريد لبقية العالم ما تريده لانفسها .  
وبرأى ، ليس هذا الا نتيجة لاحلال مفهوم القوة محل الرؤية الاخلاقية لنظام العالم . وقد  
يقال ان هذه فكرة ساذجة ، لكن دعونا نرى الى أين أدت بنا الأفكار التي تسمى بالبراغماتية .  
هناك نوعان من المشاكل التي تؤثر على عالما في مجموعه : أزمة النظام السياسي  
وأزمة النظام الاقتصادى الدولي .

اننا نشهد اليوم الى أى مدى تميل المرامي الاستراتيجية الى تحديد العلاقات  
بين الدول بصورة تكاد تكون تامة . وبسبب تلك المصالح الاستراتيجية ، بدأت مرحلة جديدة  
من سباق التسلح النووى ، وهي مرحلة تجعل الحد الفاصل بين السلم والحرب مقلقة وهزيلة .  
اني أتكلم عن الحد الفاصل بين بقاء الجنس البشرى وفنائه . وذلك توقع فاجع من حيث أن الاقوياء  
فيه يلقي كل منهم بمسؤوليته على الآخر بينما ترغم أغلبية بلدان المجتمع الدولي على أن تقف  
موقف المتفرج ، بلا حراك .

ويبدو أن للمتفكرين منطقا وللممثلين منطقا آخر : منطق السلم الذي يتأثر بالحجج الاخلاقية ، ومنطق سباق التسلح الذى ينبثق عن مفهوم سياسي للقوة يقوم على أساس التهديد . والذى يشير القلق في ذلك أن الطرف الذى يتمسك بمنطق لا يبدو انه يرى أو يسمع الطرف الذى يتمسك بالمنطق الآخر .

وما جدوى ما نسوقه من حجج اذن ما دامت غير قادرة على أن تنفذ الى منطق الآخرين ، وعلى وجه الخصوص منطق من يقدرون حقا على تغيير الحالة ؟ وما الوسائل المتاحة لنا لكي نبعث قدرا من الاعتدال في تفكير القوة والتهديد من خلال تفكيرنا القائم على الاخلاقيات ؟

يبدو أحيانا أن كل الأشياء تشير الى أن دورنا قاصر على تقديم المطالب أو ، فيما يحتمل ، التنديد بهذه الحالة . الا اننا ، بالرغم من ذلك ، سنواصل مطالبتنا الصاخبة التي تفصح عما نعانيه من كرب لأننا نعرف انه من الضروري لصوتنا أن يرتفع أبدا مدافعا عن السلم . وذلك هو السبب الذى دفعني الى التصديق على اعلان ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٤ بالاشتراك مع رؤساء دول وحكومات اليونان والهند والمكسيك وتنزانيا والسويد . ففي ذلك الاعلان ذكرنا أننا نشترك في قناعة مؤداها انه لا يجب أن تنشب حرب عالمية أخرى وان السير قدما صوب الانتحار العالمي ينبغي كبح جماحه وايقافه . ان العالم لا يستطيع التذبذب بين حرب نووية مدمرة وبين السلم . علينا أن نعمل معا لنؤثر على أحداث الحاضر والمستقبل .

وذلك الموقف فيما يتعلق بالسلم ظل باستمرار موقف كل الحكومات الديمقراطية التي تتابعت على حكم بلادي . وهكذا فانه وفقا للسياسة التي وضعها سلفا الرئيس هيبوليتو بريغوين ، وهو رئيس آخر من سبقوني قال أرثورو فرونديزي عام ١٩٦١ في الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة :

" طوال الوقت وباستمرارية مدهشة ، تمسكت السياسة الخارجية للارجنتين بثلاثة مبادئ رئيسية للتعايش المتحضر هي المساواة القانونية بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحق الشعوب في تقرير المصير . . .

... لقد عارضنا التدخل الخارجي وأي نوع من الضغوط السياسية أو الاقتصادية أو القانونية أو العقائدية التي يمكن أن تمارسها أمة ضد أمة أخرى". ( A/PV.1018 ، الفقرتان ٨ و ٩ )

وأعتقد أيضا أن الحفاظ على السلم يشمل واقعا أوسع نطاقا لا نكون فيه مجرد متفرجين . وفي حقيقة الامر ، ان سباق التسلح ليس وحده هو ما يهدد السلم في عالمنا . فالنظام السياسي الدولي لا يتسم بصيغة عسكرية واستراتيجية فحسب ، بل ويزداد اعتمادا على النظام الاقتصادي العالمي .

وقد دأبنا على مر العقود على ارجاع المشاكل السياسية الى التوتر بين الشرق والغرب ، وظللنا ، فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي ، نشير الى العلاقات بين الشمال والجنوب الا اني أعتقد انه حتى اذا تمكنا من تحديد نوعين متميزين من التوتر ، احدهما بين القرناء والآخر بين من لا مساواة بينهم ، فان النوعين ليسا منعزلين كل عن الآخر . بل انه يسعنا اليوم أن نؤكد ان السلم والأمن كليهما يمكن أن يتأثرا تأثرا خطيرا بالتفاوتات الهائلة في العالم بين البلدان الغنية والبلدان النامية . ففي عالم نام يتصف بـعدم الاستقرار والتوتر الاجتماعي ، اجتذبت النزاعات الوطنية بشكل متزايد انتباه أولئك الذين لهم مصالح استراتيجية . فتطور الصراع الاجتماعي والاقتصادي في الجنوب اجتذب انتباه القوتين العظميين . ومن هنا ، باتت اراضي ضحية للتحرشات من جانب القوتين .

وينتج عن هذا أولا تفاقم الصراعات المحلية . وبهذه الطريقة ، ورغم ان المعاناة تظل على المستوى الوطني ، يصبح الصراع ، بشكل متزايد ، خارجيا ايضا . وثانيا ، يعمق هذا التدخل الصراع الاستراتيجي ذاته . وبهذه الطريقة ، فان توازن الشمال - وهو غير مستقر وخطر أصلا ، ينعكس على شكل مصادمات في العالم النامي .

لقد شهدنا وما زلنا نشهد هذه الظاهرة التي تؤدي الى احتدام الصراع الوطني نتيجة للصراع الاستراتيجي ، الى الحد الذي يؤدي الى انهيار بعض الأمم . ومن هنا ، تضاف الى مشاكلنا مشكلة وقوع المجابهة ، سرية كانت أو علنية ، بين الدول الرئيسية على هذه الأرض الثالثة ، في هذه الساحة التي تهيؤها بلدان ما يسمى بالجنوب .

وتلخيصا لما قلت ، أعتقد ان هناك شيئين يهددان السلم . فمن جهة ، هناك سباق التسلح والمجابهة الاستراتيجية المباشرة بين الدول الرئيسية ، ومن جهة أخرى هناك عدم الاستقرار والظلم والفقر في الجنوب . وليس هناك الا أقل القليل مما نستطيع ان نفعله حيال الأمر الاول ، اما الثاني فيعنيننا بشكل مباشر .

ويكفي أن نلاحظ كمثال على السبب الثاني ، ان الحالة الاقتصادية بالغة الخطورة السائدة حاليا في بعض مناطق افريقيا نتيجة لاستمرار الجفاف وعدم توفر الموارد المادية التي لا غنى عنها لتحقيق نمو وتنمية ذاتيين . ويجب ان تتلقى افريقيا الدعم والتضامن من المجتمع الدولي ككل للتغلب على هذه الأزمة بعواقبها التي لا يمكن التنبؤ بها .

وهذه ليست مجرد مسألة حجج تساق في صالح البلدان النامية ، لكنها أيضا مسألة اظهرت الحقيقة الماثلة في ان مصير تلك البلدان يؤثر تأثيرا مباشرا على العالم الصناعي .

اما الأسباب الاخلاقية التي تدعونا للمطالبة بنظام دولي اكر انصافا فتتوحد مع الأسباب العملية . لان افتقار العالم الى الانصاف والعدل يعني اليوم ، اكر من أى وقت مضى ، ان ذلك عالم غير مستقر وغير آمن . فالعدل في الجنوب بات اليوم ، اكر من أى وقت مضى ، مطلبا جوهريا للسلم في الشمال .

لقد اوضحت حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ بجلاء الحالة غير المستقرة والمجحفة التي وصفتها . والمجتمع الدولي عامة ، والبلدان المتقدمة خاصة ، ينبغي ان تظهر الآن استعدادها لسماع الاقتراحات الاقتصادية والسياسية التي وضعتها الدول التي تمثل ثلثي البشرية .

لقد أشرت الى ان أحد سمات عصرنا ان العلاقات الدولية اصبحت بشكل متزايد علاقات بين دول اكر منها علاقات بين مجتمعات . لكن عليّ ان اقول ايضا ان ثمة حقيقة مقلقة أخرى من حقائق عصرنا تتمثل في ان النظام الاقتصادي آخذ في التحول بشكل متزايد الى نظام مالي على وجه الحصر .

وهذه تشوهات حادة يتعين علينا أن نتفاداها لأن العالم الذي تحل فيه ترسانات الأسلحة محل السياسة ، ويحل التمويل محل الاقتصاد هو ببساطة عالم معرض للخطر . اننا لا نستطيع أن نسلم بأن المستقبل الذي نسعى الى تحقيقه للبشرية يتعين ان يقوم على الأسلحة والنقود وتحركه الأسلحة والنقود . وهذا هو السبب الذي يدعوني الى الاصرار على أن التجدد والانبعث الاخلاقي مهمة حيوية من أجل بقاء حضارتنا .

ومن المولم أن نلاحظ الحركة الانتكاسية لبلداننا . فالى سنوات مضت ، كنا نطالب بتحسين الظروف التجارية والتكنولوجية من أجل سد الفجوة بين بلداننا وبين البلدان الأكثر تقدما . واليوم بات هدف ما نطالب به ألا نظل مصدرين للموارد المالية الى البلدان الصناعية .

ففي امريكا اللاتينية في عام ١٩٨٣ ، كان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي يقل عما كان عليه عام ١٩٨٠ بنسبة ١٠ في المائة . وهو ما يعني اننا تراجعنا ستة أعوام الى الوراء خلال سنة واحدة ، لاننا كما قد وصلنا الى ذلك المستوى في عام ١٩٧٧ .

وتؤثر نتيجة ذلك تأثيرا كبيرا على رفاهية شعوبنا ، وهي نتيجة تعود ايضا الى تدوير ايراداتنا نتيجة لانخفاض معدلات أسعار صرف العملات الاجنبية .

وتكمن أزمة ديوننا الخارجية تحديدا في هذا التدهور الذي تعرضت له اقتصادياتنا ان تحرم من استخدام كل طاقاتها الانتاجية ، وتعرض لانخفاض فرص الاستخدام والرفاه الاجتماعي . في العام الماضي ، كانت تلك المديونية تعني ، من ناحية الفائدة وحدها ، تخصيص ما يقرب من ثلث صادرات المنطقة للوفاء بالفائدة .

وقد أصبحت طبي النسيان الان الالتزامات الدولية التي اتفق عليها أثناء عقدي التنمية الاول والثاني اللذين شرعت بهما الأمم المتحدة ، وهي الالتزامات التي كانت تفرض على أكثر البلدان تقدما نقل ١ في المائة من ناتجها القومي الى البلدان النامية .

ومن المفارقة أن يعكس اليوم مسار تلك الالتزامات . فالبلدان النامية هي التي باتت متعينا عليها الان أن تنقل جزءا من ناتجها القومي الى البلدان المتقدمة . ولا يقتصر الأمر هنا على ١ في المائة سنويا ، بل يصل الى ٣ في المائة وأكثر في بعض الأحيان . ونظرا لهذا الواقع المروع وعلا على إعادة الرشاد ورجاحة العقل الى النظام المالي ، اقترحنا ، نحن بلدان امريكا اللاتينية ، اجراء الحوار بوصفه ضرورة حتمية . حوار بين البلدان الأكثر ثراء وبلداننا . حوار عطي بشأن احدى المسائل التي تؤثر تأثيرا سيئا الى أقصى حد على النظام المالي والاستقرار في بلداننا ، وهي مسألة الدين الخارجي . ونعتقد أن هذا الدين لا يؤثر على البلدان المدينة فحسب ، ولكن ، بسبب تأثيره السياسي ، يورط البلدان الدائنة ايضا بشكل مباشر .

ونعتقد انه ان كان كل شيء قد توقف على الطريقة التي تتناول بها المسألة فسي المرحلة الراهنة ، لن يكون بوسعنا التوصل الى حل دائم ومأمون . وهذا موضوع لم تعد له علاقة على الاطلاق بالمشكلة كما كان في السنوات الاولى من عقد السبعينات . ومع ذلك ، لا تزال الحلول المقترحة كما كانت لم تتغير . والارادة السياسية المشتركة وحدها هي التي تتيح التوصل الى حلول جديدة لمشكلة لم تعد ذات صبغة تقليدية . ان مسألة الدين ترتبط اليوم ارتباطا وثيقا بالمصير السياسي والاجتماعي لبلداننا ، وتهدد استقرار امريكا اللاتينية بشكل شامل .

لقد كانت اجتماعات كيتو وكارتا غينا ومارديل بلاتا خلال هذا العام أفضل تعبير عن خطورة الحالة . وقد عبرت تلك الاجتماعات ايضا عن حذرنا واعتدالنا ، الامر الذي أدى الى المطالبة باجراء حوار مع البلدان الدائنة . ونأمل أن تكون هناك استجابة بناءة لهذه الدعوة . فالحوار ليس مجابهة كما ادعى البعض . والارجح ان المجابهة تنشأ عندما يحال دون اجراء الحوار . واعتقد ان المنطق السياسي والخبرة يبرهنا ان ذلك . وقد يصبح بمقدورنا ، على أساس هذا الموضوع المحدد ، أن نبلور التطلع الى اجراء الحوار بين الشمال والجنوب . لقد تمت صياغته مرات عديدة ، ولكنه حتى الان لم يترجم الى نتائج عملية .



ان هذا النداء من أجل السلم الذى تتقدم به الديمقراطية الارгентينية نداء سليم لأننا عملنا بحماس في سبيل الحفاظ عليه في اطار الاحداث التي اشتركنا فيها اشتراكا مباشرا .

في أحد تلك النزاعات ، وهو النزاع القائم بيننا وبين جمهورية شيلي ، اتخذت بلادى خطوات حاسمة . ففي اطار الوساطة التي اضطلع بها قداسة البابا يوحنا بولس الثاني الذى نقدر المساعدة التي قدمها تقديرا كبيرا ، أظهرت حكومة بلادى ارادتها التي لا تحيد لايجاد حل منصف يضع نهاية لهذا الصراع الذى يرجع تاريخه الى قرون كاملة .

ان ما يمكن ان نقدمه الى المجتمع الدولي هو كلمات السلام مترجمة الى أفعال سلمية عن طريق الحوار والمفاوضات .

اما في الصراع الاخر ، وهو صراعنا مع المملكة المتحدة بشأن جزر مالفيناس وساندويتش الجنوبية وجورجيا الجنوبية ، فقد واجه التعتت ارادتنا التفاوضية وقراراتنا . منذ ١٥ سنة تقريبا ، ظل جزء من الاراضي الارгентينية ( خاضعا للنظام الاستعماري الذى فرضته عليه المملكة المتحدة . وهذه الحالة غير المنصفة وغير الشرعية التي لم تقبل بها الارجنتين اطلاقا ، تؤثر بصفة دائمة على حياتنا الوطنية .

ان مهمة استعادة جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية تعتمدهم بالنسبة لنا ولاية حملتها الأجيال المتعاقبة في الارجنتين حتى ايامنا هذه ، وستستمر هذه العملية الى أن تتحقق أهدافها . ولا ينبغي أن يكون هناك أى شك في ذلك ، لأن هذه قضية يتعاطف معها شعبيون تعاطفا عميقا . ان القانون الدولي يقف الى جانبنا . وعدم فهم المسألة على هذا الوجه يعنى تجاهل أهم حقائق المشكلة القائمة بين بلادى والسدولة المحتلة .

انها قضية وطنية ، ولكنها أيضا قضية امريكية لاتينية من حيث ان امريكا اللاتينية تتضامن معنا في الدفاع عن سلامة اقليمية تعتبرها أمرا يخصها . فأمرىكا اللاتينية الان تنظر

بقلق الى وجود قوة عسكرية مجهزة بأحدث الأسلحة في جنوب الأطلسي تهدد مصالح واستقرار المنطقة برمتها وتشكل اقحاما خطيرا للمنطقة في النزاع القائم بين الشرق والغرب.

ان الارجنتين ملتزمة التزاما صارما بالسعى الى استعادة جزر مالفيناس بالوسائل السلمية وحدها . لقد أوضحت حكومة بلادي ذلك ، ولسوف تحقق هذا الهدف . ولا ينبغي أن يكون هناك شك في ذهن أي شخص بهذا الشأن . ان مفهومنا للديمقراطية الـتـي استعادتها بلادي الان لحسن الحظ يطرح حقيقتين : حقيقة محلية وحقيقة ذات تطلـع خارجي . تتعلق الحقيقة الاولى بالممارسة التامة لاحكام الدستور ، مع ما يترتب على ذلك من قيود على سلطة الدولة والاحترام لحقوق الانسان . أما الحقيقة الثانية ، فتتعلق ، كما أشرت ، بعلاقتنا مع البلدان الاخرى .

وهذا الوجه الخارجي لطريقة الحياة الديمقراطية يترجم الى سلوك متحضر وملتزم بحكم القانون ، وقد نلخصه بأنه احترام لسيادة القواعد القانونية في العلاقات بين الدول .

ان ميثاق الأمم المتحدة ، وهو الدستور الحقيقي للمجتمع الدولي ، يفرض على الدول الأعضاء الالتزام بحل نزاعاتها بالوسائل السلمية . وتمشيا مع هذا الواجب القانوني ، اتخذت حكومتي خطوات لبلوغ المرونة القصوى التي تسمح بها الحقوق الوطنية ، كما سمعت لاستئناف المفاوضات مع المملكة المتحدة لحل هذا النزاع . ونحن نسعى بطبيعة الحال الى تطبيع العلاقات الودية التي اقامتها الأرجنتين تقليديا مع ذلك البلد . بيد ان هذا الهدف لا يمكن تحقيقه اذا افتقرنا - منذ بدء المحاولات نحو التطبيع - الى ما يؤكد لنا انه ستنشأ آلية تتيح التفاوض بشأن النزاع على مسألة السيادة ، وهو ما يمثل العقبة الرئيسية على الطريق المؤدى الى ذلك التطبيع .

ولسوء الطالع ، واستنادا الى الاتصالات الثنائية الاخيرة التي تبلورت في اجتماع بين الذي عقدت تحت رعاية سويسرا والبرازيل ، بيد وانه ليس امامنا حتى الان سوى النية التي أعلنتها المملكة المتحدة بوضوح عن تأجيل تحقيق الطلب العاجل للجمعية العامة بأن يجلس الطرفان حول مائدة المفاوضات الى أجل غير مسمى . ومع امتثاني للبرازيل - وسويسرا وكذلك للسيد الأمين العام لجهودهم المشكورة ، فانني أود أن أعرب عن رغبتي الطلحة بأن يوضع ذلك النداء الذي وجهته الجمعية العامة موضع التنفيذ في أقرب فرصة ممكنة ، لصالح القانون والعدالة .

في العام المقبل ، سيحتفل المجتمع الدولي بالذكرى الاربعين لانشاء هذه المنظمة . وليس ثمة شك في أن الأمم المتحدة قد قامت بدور اساسي في السعى نحو تحقيق السلم والأمن الدوليين ، والتنمية الاقتصادية للشعوب ، والقضاء على الاستعمار . وهذه مهمة لم تنته بعد . وانني مقتنع بأن الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء ستقدم مساعدتها وتبذل أفضل مساعيها من أجل الوصول الى نظام دولي قائم على أساس العدالة والتقيد الاجتماعي والثقافي والمادى للشعوب .

ونحن ، ان نضع هذه الاهداف في الاعتبار ، لا يسعنا اليوم الا أن نعرب عن قلقنا العميق ازاء الموقف السائد في الجنوب الافريقي ، الذي مازالت هياكل الاستعمار والتمييز العنصرى قائمة فيه ، انتهاكا للقانون الدولي والأخلاق . ينبغي لنا ميبيا ان نحصل

على استقلالها فورا وعلى نحو حاسم . ولا بد من ازالة النظام الظالم للفصل العنصرى اللى الأبد . ويوسع هؤلاء الذين يعانون من هذا النظام ان يستمروا في الاعتماد على مساندة العالم المتحضر .

وهناك مناطق توتر وصراع مسلح في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج ؛ وعلى الأمم المتحدة أن تستمر في ايلاء عناية خاصة بهذه المناطق حتى يمكن تحقيق الحلول السلمية السريعة والعادلة .

كذلك تنظر بلادى بقلق بالغ ، وتشاطرهما ذلك بالتأكد سائر البلدان الأخرى ، الى الموقف السائد في امريكا الوسطى .

ونحن نرى ان مقترحات وأعمال مجموعة كونتاد ورا التي ايدتها الجمعية العامة تأييدا صريحا تقدم بديلا مناسباً لتحقيق الحل السلمي المنشود لهذا النزاع المولم للغاية لأمريكا اللاتينية بأسرها .

واني لأعتقد انه اذا حلت علاقات القوة محل العلاقات الطبيعية بين الناس فاننا نكون قد فقدنا الحافز الاخلاقي الذى يكفل التقدم والسلام للجنس البشرى .

ولا يمكن للمرء - ان يستعرض التاريخ - ان يشك في أن الحضارات تعيب وتزدهر عندما تستند الى منطلقات اخلاقية . وعلى العكس من ذلك ، فان زوا لها يترتب بطريقة منهجية على الهلولة الاخلاقية .

وأعتقد انه من الهلولة الاخلاقية ان يحدد النظام العالمى ، بصورة متزايدة ، بسباق التسليح والجشع الى العال .

وانا ما استمرت هذه الدوافع فانه لن تتحقق رفاهية له البية بلداننا ومن المفيد ايضا ان نتذكر ان ما يؤثر على الجنوب سوف يؤثر عاجلا أو آجلا على رفاهية البلدان الأكثر تقدما .

واني لعلى اقتناع ثابت بأن التنمية - كما قال مؤخرا يوحنا بولس الثانى - ليست الا اسما اخر للسلم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعرب باسم الجمعية العامة  
عن الشكر للرئيس الفونسين ، رئيس جمهورية الأرجنتين ، على البيان الهام الذي أدلى  
به لتوه .

اصطحب فخامة الدكتور بول الفونسين ، رئيس جمهورية الأرجنتين الى خارج  
قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال ( تابع )

المناقشة العامة

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكم التالي ، أود أن أذكر الممثلين بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، المعقودة يوم الجمعة ، ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، بحظر ممارسة الاعراب عن التهانسي في قاعة الجمعية العامة بعد الادلاء بالبيانات . واسمحوا لي أن أضيف بأني أعمتزم تنفيذ هذا القرار بصرامة وباستمرار من أجل تحقيق العدالة لجميع الوفود . وأود أن أناشد جميع الأعضاء التعاون على تنفيذ هذا المقرر الصريح الصادر عن الجمعية العامة .

خطاب رئيس وزراء ملكة النرويج

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : ستستمع الجمعية العامة الآن الى بيان رئيس وزراء ملكة النرويج .

اصطحاب السيد كاره ويلوتش ، رئيس وزراء ملكة النرويج ، الى المنصة .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : يسرني بالغ السرور أن أرحب بسعادة السيد كاره ويلوتش ، رئيس وزراء ملكة النرويج ، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد ويلوتش (النرويج) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : اسمحوا لي ، بادىء ذي بدء ، ان اهنئكم ، سيدى الرئيس ، لانتخابكم للمنصب السامي لرئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . وانني على ثقة بأن أعمال الجمعية سوف تستفيد بدرجة كبيرة من خبرتكم ومهارتكم وقيادتكم الحكيمة .

واسمحوا لي أيضا ان اتقدم بالتهنئة الحارة لبروني دار السلام ، حكومة وشعبا ، لقبول عضويتها في الامم المتحدة .

تتعقد الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة في وقت يسوده التوتر الدولي

وانتشار المعاناة الانسانية في جميع أنحاء العالم . فالحالة في افغانستان ، وفي الشرق الأوسط ، والحرب المستعرة بين ايران والعراق ، والنزاعات المسلحة في مناطق أخرى من العالم تشير مشاعر القلق الشديد ؛ وقد توقفت مفاوضات نزع السلاح في الوقت الذي لا يزال سباق التسلح مستمرا ؛ والاتصالات بين الشرق والغرب أبعد من أن تكون كافية ؛ وحبسوا الشمال والجنوب يواجه منعطفنا صعبا ، في حين أثرت المشاكل الاقتصادية الحادة والظروف المناخية تأثيرا سيئا على ملايين البشر . كما ان عددا كبيرا من البشر محروم من حقوق الانسان الأساسية .

ومع ذلك ، يمكن القيام بخطوات هامة على طريق ايجاد حلول لهذه المشكلات وغيرها من المشكلات التي تواجه البشرية . لكن كل شيء رهن بما نتخذه من مقررات وخيارات . وعلى القادة السياسيين أن يختاروا الاتجاه الذي يريدون للعالم أن يسلكه . ان لدينا الوسائل التكنولوجية والموارد الاقتصادية الكفيلة باتاحة الفرص ونشر الرخاء في جميع أنحاء العالم ، لكن ذلك يتطلب منا أن نواجه التحديات المشتركة معا . ان الأحداث والتطورات التي تقع في بلد ما تؤثر بصورة مباشرة أكثر من أي وقت مضى على حياة ومقدرات الشعوب في البلدان الأخرى . ولغظة " التكافل " أصبحت تعبر عن حقيقة واقعية . ان الامم المتحدة لا تزال موضع انتقاد . وفي الوقت الذي نشير فيه الى أوجه قصور الامم المتحدة ، ينبغي أن لا نغفل انجازات هذه المنظمة . وفي الوقت نفسه يجب علينا أن نضاعف جهودنا لتمكين الامم المتحدة من الاضطلاع بدورها المنصوص عليه في الميثاق . وبالتالي ، علينا أن نسعى الى تعزيز الامم المتحدة ومن ثم تحسين قدرتها على منع وقوع نزاعات وأزمات ، وتسوية النزاعات أينما نشبت . وبغية تدعيم جهود الأمين العام لبلوغ هذه الغاية ، فان النرويچ ، بالاشتراك مع بلدان الشمال الأخرى ، أوصت ، ضمن جلسة أمور ، بتحسين كفاءة مجلس الامن ، وتعزيز دور الأمين العام ، ورفع امكانية الامم المتحدة وقدرتها على القيام بعمليات حفظ السلام . ان مجلس الامن ينبغي أن يشعر بالتزام خاص ازاء تعزيز قدرة الامم المتحدة . وينبغي له توفير الدفقة الضرورية لتمكين الامم المتحدة من الوفاء بالتطلعات السامية لشعوبنا ، وهي تمكين كل رجل وامرأة من التمتع بالحرية والسلم في أمان .

ان عمليات صيانة السلم تعد أدوات هامة في تناول مجلس الأمن . وهذه العمليات تعد امتدادا لموسا لسلطة مجلس الأمن في مناطق النزاع . ومن هذا المنطلق ، يبدو من الواضح أنه يتعين ، عملا على انجاح عمليات صيانة السلم ، أن تحظى تلك العمليات بالتأييد الكامل من مجلس الأمن ، ويتعاون الأطراف المعنية .

واليوم ، وصلت الترسانات العسكرية الى حد أصبح معه من الصعب أن نرى أن أية زيادة سوف تؤدي الى مزيد من الأمن لا ولئك الذين يملكون تلك الترسانات . وكل بلد ممن حقه ، بالطبع ، أن يدافع عن نفسه ، لكن الاستمرار في تكديس الأسلحة أصبح أكثر خطورة ولا معنى له .

وفي جهودنا من أجل خلق عالم أكثر أمنا ، علينا أن نعطي تحديد الأسلحة ونزع السلاح أولوية قصوى . وينبغي أن تكون الاتفاقات متوازنة وقابلة للتحقق منها . ومن الأهمية بمكان ، فيما يتعلق بالأسلحة النووية بصفة خاصة ، أن نحسن نوعية الحوار بين الدول الرئيسية .

ولا يسعنا الا أن نأمل في أن يعود الاتحاد السوفياتي قريبا الى مائدة المفاوضات دون شروط مسبقة ، وان يجلس مع الولايات المتحدة من أجل التفاوض على اجراء تخفيضات جوهرية في الأسلحة النووية والتدابير المرافقة التي سوف تهيئ مناخا من الثقة والتفاهم المتبادلين .

ان هذه الجمعية العامة تتحمل أيضا بمسؤولية جسيمة في المساهمة باستثناء هذه المحادثات . وفي هذا الصدد علينا أن نسعى الى وضع الأسس اللازمة لتجميد الأسلحة النووية على نحو متفق عليه ومتوازن وقابل للتحقق منه . ونظرا للاختلالات الحالية ، يجب متابعة هذا التجميد في اطار المفاوضات بشأن التخفيضات الجوهرية في الأسلحة النووية ؛ وهذا يعني ان التجميد يجب أن يكون جزءا من تسوية تؤدي في الوقت نفسه الى توفير توازن بين الترسانات النووية .

وبينما نعد للمؤتمر الاستعراضي القادم لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، يجب علينا أيضا أن نسعى جاهدين لتعزيز نظام عدم الانتشار . وبالمثل ، فاننا نعلق



أهمية كبيرة على المؤتمر الاستعراضي المقبل لأطراف اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسّمية وتدمير تلك الأسلحة، والمزمع عقده في عام ١٩٨٦. وعلينا أيضا أن نبحث عن الطرق الكفيلة بأن توصل الى عقد اتفاق بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية .

بينما يجب اعطاء الأولوية الأولى لتخفيضات الأسلحة النووية ، فإنه من الأهمية بمكان أيضا أن نسمى الى تحقيق تخفيضات متوازنة وجوهرية في الأسلحة التقليدية . وقد قدمت في مؤتمر فيينا المعني بالخفض المتبادل والمتوازن للقوات في أوروبا ، العناصر الأساسية لاتفاق ما . كما أن لوقف تكديس الأسلحة التقليدية المتسارع في أجزاء أخرى من العالم نفس الأهمية .

وثمة مجال يثير لدينا اهتماما خاصا هو مجال الأسلحة الكيميائية . وقد علمنا بقلق بالغ أن الأسلحة الكيميائية استخدمت في الآونة الأخيرة . ويجب أن يشجب ذلك الاستخدام حيشما وأينما وقع . ويجب ألا ندرأى جهد من أجل التوصل الى اتفاق بشأن حظر استحداث ونتاج وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية ، وتدمير المخزونات الموجودة منها . وتمثل مسودة اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، التي أعدتها الولايات المتحدة ، اسهاما هاما في المفاوضات في هذا الميدان .

لقد اجتذب الفضاء الخارجي اهتمام الانسان على الدوام ، ونستطيع بفضل التكنولوجيا الحديثة استخدام الفضاء الخارجي لأغراض مختلفة . ومن الأهمية بمكان أن ندرك أيضا الأخطار المحتملة . ومن منظورنا لعالم أكثر أمنا واستقرارا ، لا يوجد مجال لاضفاء الطابع العسكري على الفضاء الخارجي . وينبغي منع ذلك عن طريق جهود ثنائية ومتعددة الأطراف وكذلك ، فاننا نحث على الاتفاق على اجراء معادلات لايجاد أسس للحد من الأسلحة ونزع السلاح في الفضاء الخارجي .

وتشكل المسائل المتعلقة ببناء الثقة والأمن عناصر هامة في جميع مفاوضات الحد من الأسلحة ونزع السلاح . وتشكل هذه المسائل أيضا عنصرا رئيسيا من عناصر مؤتمر ستوكهولم لنزع السلاح في أوروبا . وقد وافقت خمس وثلاثون دولة على العمل من أجل وضع تدابير محددة لبناء الثقة والأمن يمكن بدورها أن تقلل من خطر نشوب الصراعات المسلحة ووقوع الهجمات المباغثة . ونأمل أن تبدى الآن بلدان حلف وارسو رغبة ايجابية لبحث المقترحات المحددة التي قدمتها الدول الغربية المشاركة . ونحن على استعداد من جانبنا أن نعطي أكبر قدر من الاهتمام لجميع المقترحات ذات الصلة المقدمة من المشتركين الآخرين .

دعوني أتناول مشكلة خطيرة أخرى تتطلب اهتمامنا الكامل بها . وأشير بذلك إلى تعاظم الارهاب الدولي على نحو يثير القلق . ولا يستطيع أحد اليوم أن يخبرنا من الذى سيتعرض لأعمال الارهاب غدا . ولذلك ، فإن المشكلة تمسنا جميعا ، ولسوء الحظ فإن هناك حقيقة مروعة تتمثل في مؤشرات خطيرة تدل على أن هناك حكومات تورطت في هذا الارهاب في عدة مناسبات . وهذا بالطبع انتهاك واضح للقانون الدولي . وان الافتراض بان الفايضة تبرر الوسيلة اغترابا خطيرا بشكل خاص لأنه لا بد وأن يفرض على الفوضى الدولية . ولا بد للمجتمع الدولي من أن يبذل جهدا للتصدي للارهاب ويتخذ تدابير محددة لوقف هذا التطور الذى لا يمكن السكوت عليه . وان الهجوم الأحمق على سفارة الولايات المتحدة في بيروت لتذكرة قوية لنا بالحاجة الملحة للقيام باجراء دولي في هذا الصدد .

يجب أن تبقى حماية حقوق الانسان مهمة ذات أولوية من مهام الامم المتحدة . وينبغي للحكومات أن تمثل امثالا تاما لأحكام الصكوك القانونية الدولية في هذا المجال . وينبغي انشاء آلية دولية أكثر فعالية ، بما في ذلك مفوضية سامية لحقوق الانسان تابعة للامم المتحدة . وفي معرض استجابتنا لما يقع من انتهاكات لحقوق الانسان ، من الضروري أن نطبق نفس المعايير بغض النظر عن الأماكن التي تحدث فيها تلك الانتهاكات . اننا لا نستطيع قبول الزعم القائل بأن انتهاك حقوق الانسان في بلد ما لا يهم المجتمع الدولي . بل على العكس ، هناك ترابط قوى بين احترام حقوق الانسان وبين آفاق الانفراج الدولي .

وسياسة الفصل العنصرى تمثل انتهاكا واضحا لحقوق الانسان . ولا تعهد الدول الاصلاحات الدستورية الأخيرة في جنوب افريقيا من هذه السياسة تعدد يلا جوهريا . بل على العكس من ذلك ، يجب أن ينظر الى هذه الاصلاحات باعتبارها محاولة لترسيخ النظام الحالي . ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل ممارسة الضغط على جنوب افريقيا من أجل وضع حد لسياسة الفصل العنصرى .

ومن ناحية أخرى ، مما يدعو الى التشجيع ، ملاحظة المرء أنه يجرى الآن ادخال اصلاحات ديمقراطية في عدة بلدان بأمريكا اللاتينية . وينبغي لهذا التطور أن يلقى الترحيب على أمل أنه سيستمر ويتعزز . وفي هذه الحالة ، ينبغي أن نقدم العون والمشورة .

ولكن ليس لأحد الحق في استغلال وضع سياسي واجتماعي هش في بلد آخر لتعزيم مصالحه الخاصة . ونتوقع في نفس الوقت أن الوعد باجراء انتخابات ديمقراطية يعني حقا انتخابات حرة يتمكن كل فرد من ان يعبر فيها عن عقيدته تعبيراً صادقا .  
ان حكومة النرويج تؤيد جهود مجموعة كونتادورا لايجاد اطار للسلم والاستقرار والتنمية الاقتصادية في امريكا الوسطى وترحب أيضا بالمحادثات التي استهلكت هذا الصيف بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا .

وينبغي لجهودنا كافة أن تستهدف تلبية احتياجات وطموحات الفرد ، ولهذا ينبغي أن تكون مهمتنا العمل على ايجاد عالم ينعم فيه كل انسان بحياة أفضل . ان لدينا الوسائل والموارد ؛ فدعونا نبرهن أن لدينا الارادة السياسية اللازمة أيضا .  
والتقرير الأخير لمنتدى النقد الدولي يشدد على مدى الاحتياج لهذه الارادة السياسية . وعلى الرغم من أن التقرير يستهل ببعض الملاحظات الايجابية عن الحالة الاقتصادية ، فانه يوضح ان تلك تطورات هشة ولن تستمر ما لم تقم الدول الصناعية الكبرى بتعديل سياساتها وتعترف بمسؤوليتها الجسيمة عن الاقتصاد العالمي . ان على عاتق هذه البلدان مسؤولية خاصة للاسهام في تحقيق ظروف حياة أفضل في البلدان النامية .  
ولذلك ، ينبغي استمرار وتكثيف برامج المساعدة الانمائية . وهناك حاجة ماسة أيضا لاتخاذ اجراءات أكثر تضافرا لتعبئة موارد اضافية بغية تحقيق الهدف الذي وضعتة الامم المتحدة ، بل وتجاوزه ان أمكن . والنرويج على استعداد للاضطلاع بدور كامل في جهد مشترك كهذا .  
وفيما يتعلق بالمساعدة الرسمية للتنمية ، وصل صافي ما دفعته النرويج في عام ١٩٨٣ الى ما نسبته ١٠.٦ في المائة من اجمالي الناتج القومي الاجمالي ، وهو رقم سنتجاوزه هذا العام ونتجاوزه سنة ١٩٨٥ أيضا .

ويجب أيضا أن نزيد من جهودنا لتحسين امكانية وصول البلدان النامية الى الأسواق ، ان ذلك سيمكن تلك البلدان من الحصول على نصيب أوفر من التجارة الدولية ويمكنها من خدمة ديونها ، وتعبئة ما تحتاجه من الموارد لخدمة برامجها الانمائية .  
وبهذه الطريقة ، تتمكن من تحسين امكانياتها تحقيقا لنمو اقتصادي أفضل ، ستستفيد منه البلدان الصناعية بدورها . وستحتل هذه المسائل موضع الصدارة في اجتماعات البنك الدولي / صندوق النقد الدولي التي بدأت اليوم .

وليست هناك بالتأكيد طريقة سهلة للتخلص من هذه المشاكل الاقتصادية وغيرها . ومن الواضح أن المقررات الوطنية والعمل المحلي لن تكون كافية . ولذلك فإن الحالة تتطلب تعاوناً دولياً . إن ما نحن في حاجة إليه هو أن نضافر قواتنا في نهج مشترك على مستوى عالمي . وإذا ما نجحنا في جهودنا المشتركة وتعاوننا المشترك فسوف يكون للنتائج أثر مفيد على الاقتصاد العالمي ككل .

إن جهودنا المشتركة لتحسين وضع البلدان النامية سوف تصاب بالاحباط ما لم نكن قادرين على مواجهة مشكلة النمو الهائل في عدد السكان في بعض المناطق . لقد تم احراز بعض التقدم في خفض معدل النمو خلال الأعوام الماضية ، إلا أن الصورة الكلية تبرز الشعور بالقلق العميق . لقد توصل المؤتمر العالمي للسكان الذي عقد بمدينة مكسيكو سيتي في الشهر الماضي إلى اتفاق بشأن الحاجة إلى سياسة سكانية أكثر فعالية . ونحن نشرك تماماً في وجهات النظر القائلة بأن تنظيم الأسرة ينبغي أن يكون في إطار من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولا يمكننا أن نكتفي بالتنمية الاقتصادية وحدها أو التنمية الاجتماعية وحدها . ونحن نرحب بشكل خاص باتفاق الآراء في مدينة مكسيكو سيتي على أن تحسين وضع المرأة شرط أساسي مسبق لأي سياسة سكانية ناجحة .

لقد وفر لنا المؤتمر العالمي للسكان الأسس التي نتناول بموجبها مشكلة السكان . والأمر يتوقف علينا الآن نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، ويتوقف أيضاً على المنظمات الدولية ، في تنفيذ المقررات التي اتخذت بمدينة مكسيكو سيتي .

إن سكان العالم يربط بينهم الآن مصير مشترك أكثر من أي وقت مضى . ومن ثم ، فإن على القادة السياسيين في العالم مسؤولية مشتركة أيضاً . فهناك حاجة ماسة لبسندل جهود مشتركة . وليس هذا هو الوقت الذي نتخلى فيه عن التعاون الدولي . بل على العكس ، ينبغي أن نزيد من تعاوننا الدولي . وللأمم المتحدة ، كمنظمة عالمية ، دور خاص تؤديه في ذلك ، ولذا فإن على كل بلد عضواً يسهم في زيادة فعالية منظماتنا والحكومة النرويجية ، من جانبها ، تكرر نفسها لمواصلة تقديم المزيد من الدعم القوي لمنظماتنا وعملها الهام الخاص بتحسين حالة سكان العالم ككل . واني اختم بياني بالاهراب عن

ألمي المخلص بأن تقرنا أعمال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة تحت قيادتكم ،  
سيدى الرئيس - من أهدافنا المشتركة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ، أود

أن أشكر رئيس وزراء النرويج على البيان الهام الذى أدلى به توا .

اصطحب السيد كارى ويلوتش ، رئيس وزراء مملكة النرويج الى خارج قاعة الجمعية

العامة .

السيد سيولفيدا أمور (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

السيد الرئيس ، بالنسبة عن حكومة المكسيك والاصالة عن نفسي ، اسمحوا لي أن أعرب عن  
تهانينا بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . واني لواطق  
من أن خبرتكم الواسعة في اطار منظومة الأمم المتحدة ومهاراتكم الدبلوماسية سوف تقود  
مداولتنا صوب تفاهم مشترك .

ان اختيار ممثل زامبيا يعد دليلا على اعترافنا بالدور الذى لا يحيد الذى يقوم

به ذلك البلد ، في الشؤون الدولية وهو بلد تربط المكسيك به علاقات ود وتعاون متقاربة .  
وفي رأينا ان انتخابكم يبرز أيضا الأهمية المتزايدة للقارة الافريقية في العلاقات الدولية  
اليوم . وتعد شعوب افريقيا التي تحررت من نير الاستعمار دليلا حيا على التطلعات  
العالمية لبناء عالم أكثر استقرارا وتعددية وديمقراطية .

واعتبر أن من واجبي أيضا أن أعرب عن رضانا فيما يتعلق بالعمل الحثيث الذى تقومون

الذى قام به سلفكم ، الرئيس خورخي ايويكا . وان امريكا اللاتينية لترحب بالجهود الديناميكية  
والمباشرة لرئيسنا لتعزيز الحوار والتفاهم .

وأود أن أعرب أيضا ومرة أخرى للسيد خافيير بيريز دى كوبيار الأمين العام ، عن

سرور المكسيك حكومة وشعبا بزيارته الرسمية التي قام بها لبلادى في شهر نيسان /ابريل  
الماضي والزيارة التي قام بها لعاصمة بلادى بمناسبة انعقاد مؤتمر السكان الدولي . وأقدم  
اليه أيضا تهانينا المخلصة على عمله الفعال الذى قام ويقوم به في رئاسة منظماتنا . فالجهود

يقوم بها لدعم منظومة الأمم المتحدة ، وتوسيع نطاق التعاون ، وصفة خاصة لتعزيز  
 السلم والأمن ، تعطي أمنا أملا جديدا . ويعتبر تقريره الى هذه الجمعية دليلا  
 ا على وضوح فكره وابداعه السياسي .  
 وتود حكومة بلادي أيضا أن ترحب ببروني دار السلام ، باعتبارها عضوا جديدا في  
 م المتحدة ، ترحيبا حارا ، وتقدم لها أفضل التمنيات بمستقبل سلمي ومزدهر وهي تمارس  
 قها السيادة بشكل كامل .

اننا نشهد اليوم اعادة بعث لمذاهب قديمة للقوة واتكال جديدة من التعصب مما  
 الشكوك حول فائدة منظمتنا الدولية . في ظل هذا ، أود أن أكرر التزام المكسيك  
 بت حكومة وشعبا بأهداف ومقاصد الأمم المتحدة . واننا واثقون من أن منظمتنا العالمية  
 لا بديل لها لتعزيز الحرية والعدالة والسلام . كما أننا نقبل في الوقت ذاته ، بأنها  
 از قابل لأن يكون جهازا مثاليا .

في سنة ١٩٤٥ ، عندما اعتزمتنا أن نعيش معا في سلام ونعمل معا على تعزيز  
 م جميع الشعوب ، سلمنا بأن يكون الاحترام الكامل لسيادة القانون والارادة الحقيقية  
 باون مع الآخرين أحد معايير السلوك بين جميع الدول . وكان على الأمم المتحدة أن  
 محفلا للتفاهم ومحور الجهد الكلي لمزيد من التنمية والأمن .

وخلال هذه السنوات الماضية ، قامت منظمتنا بدور حاسم في تعزيز الأفكار السياسية  
 ن العشرين . فقد أتاحت تصفية أكثر الأشكال الملحوظة من أشكال الاستعمار لحوالي  
 بلد الحصول على استقلالها السياسي . وأسهم اضا الطابع الديمقراطي على المجتمع  
 لي بشكل متزايد في التطوير التدريجي للنظام القانوني بشكل أكثر اتفاقا وما تطالب به  
 ب العالم . كما أن النظام الدولي لحقوق الانسان ينهض باحترام الحقوق الأساسية  
 اذ والامتيازات الخاصة بالزمر الاجتماعية ، وصفة خاصة لتلك الأقل رعاية \* .

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد آل خليفة (البحرين)

لقد كانت الأمم المتحدة عاملاً حاسماً في تفادي وقوع مجابهة شاملة ، والتشجيع على إيجاد الحلول السلمية لعدد كبير جداً من النزاعات الاقليمية . وعلاوة على ذلك ، بات لدينا اليوم ، بفضل جهود منظمتنا ، فهم أعمق ورؤية أكثر وضوحاً لمشاكل العالم النامي . فنحن ، في بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية نعزز ما يجمع بيننا من روابط الصداقة والتضامن ، وننسق مواقفنا ، ونضع الأسس للمبادىء والاستراتيجيات المشتركة . وقد شجعنا انشاء العديد من الآليات التي من شأنها النهوض بالتعاون الدولي الفعال ، اذنا ما تصرف جميع الدول بشكل يتسم بالمسؤولية والتطلع الى المستقبل .

هناك بعض الأصوات المنفردة تحاول أن تتجاهل حجم المهمة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة وكذلك الامكانيات التي تتوافر لها . ان الصعوبات التي تعترض سبيل اجراء حوار فعال بين الدول الكبرى ، قد أسهمت بالتأكيد في اشعال العداوات بين أولئك الذين يسعون الى الهيمنة . وفي ظل مناخ يتسم بالتوتر بين الشرق والغرب كان من الطبيعي أن تتضاعف الأزمات ، وتتفاقم النزاعات الاقليمية ، وتنتقل المجابهات بين كتلت الدول الى مواقع في العالم الثالث ، وبالتالي تؤثر على الأمن والسيادة والتنمية السياسية والاقتصادية لكثير من الدول . وفي الوقت نفسه تقضي الازمة الاقتصادية العالمية الطاحنة على التطلعات الهامة والعادلة للبلدان النامية .

وقد تبدت تلك الأصوات غير مدركة لحقيقة أنه لولا وجود منظمتنا لاندلعت مجابهات أخرى أكثر تدويراً . وتتناسى تلك الأصوات أننا كنا سنفتقر الى حواجز مؤسسية لمواجهة الاستعمال المتفطرس للقوة ، وان المبادىء القانونية والاخلاقية للتعايش السلمي بين الدول كانت ستصبح أضعف مما هي ، واختصاراً ، كنا سن- اني جميعاً من الافتقار الى هذا الجهد الضخم المبذول من أجل التعاون والذي يسعى الى تخفيف أعباء وتضحيات البلدان الأشد ضعفاً . ويبدو أن تلك الأصوات قد نسيت الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في عالم اليوم صوب التجديد والتحول العميقين .

ان السبب في أزمة المجتمع العالمي لا تكمن في أوجه تصور في هيكل الأمم المتحدة أو في أساليب الدبلوماسية متعددة الأطراف . وهناك كثيرون يطمنون أن يتخذوا



من أوجه القصور هذه ذريعة أو ستارا يخفون وراءه حقائق سياسية ضاربة الجذور . وواقع الأمر أن الآراء العقائدية عندما تطفئ ، لا تترك مكانا لآراء معارضة أو مختلفة . فالمانوية من حيث التعريف ، تستبعد عالما تتنوع فيه المذاهب والمواقف . أما الذين يفكرون بذلك الأسلوب فيرون أن التعددية لا بد من أن تحل محلها سلسلة من العلاقات الثنائية غير المتكافئة ، يستفيد منها بالضرورة الأكثر قوة .

واليوم ، وفي مستهل هذه الدورة للجمعية العامة أعاد رئيس الولايات المتحدة أحياء آمالنا وتطلعاتنا . فقد أشاع الرئيس ريغان التفاؤل في مجتمع الأمم في سيرته الشاقة نحو السلم والانفراج ، بإعلانه استعداد بلده القيام مرة أخرى باجراء مفاوضات بناءة مع الاتحاد السوفياتي ، لا سيما في مجال نزع السلاح ، وعلا على خفض الترسانات العالمية ، واضفاء طابع مؤسسي على مشاورات دورية تعقد على مستوى سياسي عال ، وإقامة علاقات عمل أفضل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يسودها التفاهم والتعاون . وتعرب المكسيك عن تقديرها لهذه المبادرة المحمدودة ، وتأمل أن تؤتي في القريب العاجل أفضل الثمار للجميع دون استثناء .

وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بثبات بما يتماشى والمبادئ التي وضعها باحترام حقوق الجميع واعطاء كل دولة حقا غير المقيد في السعي الى وضع النظام الاقتصادي والسياسي الذي يتفق أكثر من غيره مع صالحها . وبذلك تكون الأمم المتحدة - وهي التعبير الأسمى عن مجتمع الدول المتعدد - اطارا ضروريا للديمقراطية الدولية ، وجهازا للتعاون لا بديل له . فالقيم التي تمثلها ليست عرضية أو وقتية ، وهي ، بلا أدنى شك ، القيم الوحيدة التي تتيح التعايش المتحضر المنظم الذي يفيد منه الجميع .

واليوم ما من دولة تستطيع العيش في عزلة عن غيرها . وأي ادعاء بالسيادة المطلقة ما هو الا ضرب من الوهم . فالتكافل حقيقة لا مفر منها في حياة الدول ، حتى ولو لم تفسد العلاقات المتبادلة في اعطاء الدول غير الصناعية نصيبا عادلا ومنصفا من المزايا . وتشكل الأمم المتحدة اطارا منظما قادرا على اعطاء ذلك التكافل شكلا ايجابيا ، وتحويل العلاقات الدولية الحالية الى تعايش سلمي يقوم على التعاون المنصف والاحترام المتبادل .

ويبدأ الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة لخطة مواتية لا لتقييم عمل المنظومة وتصحيح أوجه القصور فيها فحسب ، بل ولتجديد التزامنا بالمبادئ والقيم التي أعطت هذه المنظمة حياتها ومبادئها وقيمها التي ينبغي التأكيد على صلاحيتها بالأفعال لا بالأقوال . فدعونا نتذكر أن العالمية جزء لا يتجزأ من جوهر المنظمة ذاته . لهذا السبب يتعين أن تقوم فعالية قراراتها وجدوى أجهزة التشاور فيها على ارادة جميع الدول بحيث لا ينطوى ذلك على توطيد للمزايا أو أساءة لاستخدام الأشكال المختلفة لحق النقض . ولا بد من تصحيح أوجه القصور في المنظمة بطريقة ديمقراطية .

ولا يستطيع أحد أن يسعى الى تحويل الأمم المتحدة الى ساحة للمواجهات العقيمة ، أو الى ساحة لمحاولات غير مجدية لطغيان واخضاع الأقلية ، لأن ذلك يتعارض والحتمية الديمقراطية لمنظمتنا . دعونا نجعل من مؤسساتنا الدولية مكانا للحوار الحقيقي والتعاون والتفاوض البناء ، وهي أمور نحن في سبيل الحاجة اليها في عالمنا المعاصر . وينطوى تعزيز النظام الدولي أيضا على تجديد المحافل الإقليمية التي لا بد أن توفر تعبيرا صادقا متزايدا عن تطلعات البلدان النامية ومصالحها المشتركة . وتسعى أمريكا اللاتينية حاليا الى تعزيز مواقفها بصورة أكثر فعالية ، واتخاذ خطوات مشتركة للنهوض بالاستقرار والتنمية والاستقلال التام لبلدان المنطقة ، كإسهام حقيقي تجاه تقرير المصير وتحقيق السلم العالمي .

وفي المجال السياسي ، تعبر جهود مجموعة الكونتادورا عن عزمنا الثابت على العمل معا لايجاد الوسائل الصحيحة للتوصل الى حلول سلمية للنزاعات ، وتجنب أي شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول . وتحاول دول المنطقة في الوقت ذاته أن توحد جهودها للتوصل الى نظام اقتصادي منصف ورشيد ، وهذا هو الهدف من مؤتمر كيتو الاقتصادي ، ومبادرة قرطاجنة واجتماع مارديل بلاتا .

وفي العام الماضي اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ٣٨ / ١٠ بشأن الحالة في أمريكا الوسطى ، الذي أكد من جديد حق جميع بلدان المنطقة في تقرير مستقبلها بحرية ، وأدان أعمال العدوان التي ترتكب ضد سيادة دول أمريكا الوسطى

واستقلالها وسلامتها الإقليمية . وأيدت الجمعية العامة تأييدا اجماعيا جهود مجموعة الكونتادورا ، وحثتها على مواصلة القيام بدورها في عملية الوساطة .

وفي ١٩٨٤ ، استهدفت عملية الكونتادورا التوصل الى اتفاقات محددة لمعالجة مشاكل السلم ، وتعزيز المؤسسات السياسية ، وعملية التنمية ، التي تهم بلدان المنطقة جميعا . وقد انخرطنا منذ عدة أشهر في عملية مكثفة من التشاور والتفاوض ، تبلورت فسي صك عنوانه " وثيقة الكونتادورا للسلم والتعاون في أمريكا الوسطى " استهدف التوفيق بين المصالح المشروعة لحكومات كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا . وهو مشروع اتفاق شامل ينص على التزامات عامة ومحددة ملزمة تهدف الى النهوض بالتفاهم والتعاون بين بلدان أمريكا اللاتينية .

ونحن على يقين من ان اعلان كونتاد ورا وضع باخلاص لتنفيذ متطلبات الاستقرار في المنطقة . فالمبادئ الواردة في الاعلان تشجع على وضع اطار للأمن والاحترام المتبادلين والثقة المشتركة والانفراج الاقليمي ، وهي امور ضرورية لتطبيع العلاقات السياسية وجميع العلاقات الأخرى بين بلدان المنطقة .

ولهذا السبب نناشد حكومات امريكا الوسطى من هنا ، من أعلى منبر للمجتمع الدولي ، ان تمضي قدما على وجه الاستعجال ، في الاضطلاع بالالتزامات القانونية المنصوص عليها في هذا الاعلان . ان عملية كونتاد ورا ومهمة التفاوض المضنية الشاقة التي اضطلعت بها على مدى عشرين شهرا حتى الآن استهدفت حماية استقلال الدول وضع المزيد من التدبير للموارد المادية والبشرية الضرورية لرفاهية شعوبها وفتح قنوات بديلة امام التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ذات النتائج واسعة النطاق ، والتي لها مقومات الاستمرار .

اننا نكرر اليوم ان المفاوضات تعني ضمنا تنسيق المصالح المشروعة بغية تحقيق اهداف مشتركة . وعلى كل طرف ان يتخلى عن جزء من اهدافه بغية تحقيق الهدف النهائي الذي يعتبره الجميع امرا اساسيا . ان الأمن الاقليمي ، وهو شرط مسبق اساسي للسلم والتنمية ، يمكن تحقيقه عن طريق الاتفاقات المسؤولة والعادلة والمشرقة التي تقوم على اساس من التوفيق بدلا من ان تفرض فرضا . هذا هو الاختيار الوحيد امام حكومات امريكا الوسطى الخمس : اما ان تعلن عن قرارها الراسخ بان تحمي حقوق السيادة ، والخطط الطويلة الأجل لكل بلد ، لمصلحة الأجيال الحاضرة والمقبلة واما ان تضحي بمستقبل مستقر جريا وراء اوهام تتعلق باللحظة الراهنة . ان مسؤولية حكومات امريكا الوسطى هي ان تختار بين السلم والحرب ، بين التنمية والتدمير . وسوف تستمر مجموعة كونتاد ورا من جانبها في القيام بكل ما في وسعها لتسهيل عملية الوساطة .

ان اعلان كونتاد ورا يسهم بشكل حاسم في انشاء نظام اقليمي يقوم على أساس احترام التعددية وحقوق الشعوب وهو يتيح دون شك فرصة حيوية لتطبيع العلاقات بين بلدان امريكا الوسطى ، ولسوء الحظ ، اعيقت الجهود السياسية والدبلوماسية بشكل خطير نتيجة لعدد كبير من التدابير التي تؤدي الى تفاقم التوترات وتقويض الثقة في المنطقة . كما انه وزعت ايضا معلومات منحازة بغية الاضرار بعملة كونتاد ورا ومبادراتها ، ووضعت عقبات في طريق الحوار الأكثر صراحة بين بلدان امريكا الوسطى . ان الوجود العسكري الاجنبي المتزايد ، والدعم المعلن أو المتخفي الذي يقدم لمجموعة من القوى والجماعات العاملة على الاطاحة ببعض الحكومات القائمة في المنطقة ، يمثلان عقبتين أساسيتين في طريق الانفراج والتفاهم .

لقد اظهرت الخبرة التاريخية لأمة امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي عبر القرون ان التدخل بجميع أشكاله يعود في النهاية بالضرر على من قاموا بالتدخل . وفي التحليل النهائي ، ليس استخدام القوة حلا ، فهو مؤد الى المزيد من استخدام القوة والكرهية وعدم توافر الثقة . فلنحاول ، بتأييد من المجتمع الدولي ، وبمساعده المستمرة ، ان ننقذ امريكا الوسطى من خطر أكبر ومن تدمير أشد قسوة .

ونحن نناشد مرة أخرى تلك الحكومات التي لها ارتباطات ومصالح في المنطقة ان تقدم تأييدها الواضح الذي لا لبس فيه للجهود الرامية الى وقف سباق التسلح والمناورات الجوية والبحرية والبحرية وتضع حدا لوجود المستشارين والقواعد العسكرية الاجنبية وعند ما تقبل امريكا الوسطى الاتفاقات التي يتسنى التوصل اليها ، وتلتزم بها ، فان الدول الاخرى سيصبح عليها حتما ان تضطلع بمسؤولياتها .

ان السلم الاقليمي لا يتطلب الالتزامات الجماعية فحسب بل يتطلب ايضا التصميم على حل الخلافات الثنائية . والطريق امامنا طويل . لقد رحبنا في أيار/ مايو من هذا العام بانشاء هيئة خاصة لحكومي كوستاريكا ونيكاراغوا لحل صراعات الحد ود وتقليل حدة التوترات والنهوض بمناخ من الثقة المتبادلة . وينبغي ان نلاحظ

كذلك ان الخطوات المبدئية في الحوار بين حكوتي نيكاراغوا والولايات المتحدة الامريكية تبعث على التشجيع . لقد عززت المكسيك تلك المحادثات وحتى الآن ، عقدت خمسة اجتماعات . وستواصل حكومة بلادي تقديم أى تأييد تطلبه الاطراف المعنية . ونحن نعتقد ان حوار مانسانللو عنصر اساسي في عملية ارساء اسس السلم في امريكا الوسطى .

وعلى مدى العام الأخير ، كان للمكسيك شرف رئاسة مجموعة ال ٧٧ وقد سعينا خلال ذلك ، عن طريق عملية استكشافية غير رسمية ، الى التخلص من سوء الفهم ، وتوضيح النوايا ، ووضع اساس أفضل لفهم المشاكل التي نواجهها . اننا نبذل جهدا ، بمشاركة البلدان الصناعية والبلدان النامية لارساء أسس اتصالات مرنة وعملية وصريحة .

وبالرغم من تحقيق تقدم كبير في مجال المفاهيم ، وتحديد مجالات المصلحة المشتركة فان بدء المفاوضات العالمية تأجل مرة أخرى نتيجة لعدم توفر الارادة السياسية لدى بعض البلدان الصناعية وتردد ها في ان تمنح الأمم المتحدة ، في الممارسة العملية ، الاختصاص الذي ينص عليه الميثاق .

لقد قامت البلدان النامية اثناء هذه الفترة بجهود لا حصر لها في السعي الى اتخاذ تدابير فورية لتخفيف حدة الازمة ، والسماح بتطبيق الالتزامات التي تعهدنا بها جميعا عندما اعتمدنا الاستراتيجية الانمائية الدولية . ولسوء الحظ شهدنا شللا حقيقيا للحوار بين الشمال والجنوب ورفض مستمر لاستخدام آليات التعاون الدولي من أجل التنمية .

وفي الاجتماع الوزاري الذي تعقده مجموعة ال ٧٧ هذا الأسبوع للاحتفال بالذكرى العشرين ستتقرر الاستراتيجيات التي يتعين علينا ان ننتهجها خلال العام المقبل تحقيقا لاهدافنا . ونأمل ان نتلقى رد فعل مسؤول من البلدان المتقدمة فبقاء الجزء الأكبر من البشرية والهدف الاسمي المتمثل في السلم والأمن الجماعي هي المسائل التي يتعلق بها الأمر \* .

\* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

ونحن مصممون ، من جانبنا ، على توسيع نطاق التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية . ولا يعتبر الاعتماد الجماعي على الذات مبدأ عقائديا يجمع ما بيننا فحسب ، بل انه أيضا وسيلة عملية تيسر النهوض بالاقتصاد في بلداننا ، وتدعم وحدتها واستقلالها وتشجع العمل على اصلاح النظام الدولي السائد . ويعد التعاون بين الجنوب والجنوب خطوة أساسية في مجال تصفية الاستعمار ، ومن ثم فنحن نعتزم تشجيع ذلك بسعة أفق وفعالية ومثابرة .

وينبغي تناول مشاكل الاقتصاد العالمي تناولا شاملا ومتكاملا . ويتعيّن علينا ، من وجهة النظر الهيكلية ، ان نتوصل الى حلول مناسبة طويلة الأمد . ويحتاج المجتمع الدولي الى تدابير فعالة وعاجلة لمواجهة حدة الأزمة ، واحتياجات البلدان النامية ، بالاضافة الى التزام جميع الدول بتشجيع اقامة علاقات اقتصادية دولية جديدة تتسم بقدر اكبر من الانصاف . وهذا يتطلب اجراء محادثات مسؤولة تتسم بروح التضامن وبعد النظر .

لقد ابرزت الازمة الراهنة بقوة الجوانب السلبية للتعاون الاقتصادي المتبادل وتركت التدابير التي اتخذتها بعض الدول الاكثر نفوذا في المجتمع الدولي آثارا سلبية على الأمن الاقتصادي للبلدان الاضعف نفوذا . واخذت خطورة الموقف تنعكس حتى في شكل اضطرابات سياسية واجتماعية تهدد استقرار النظام بأسره . ويزيد تدهور مستوى المعيشة من التوتر ويؤدي الى عدم الاستقرار . وجميع البلدان تقريبا تسلم بضخامة المشكلات التي تواجهها . وهناك حاجة الآن الى ترجمة الاعلانات والبيانات الى أفعال ملموسة من التعاون المتحرر من أي شروط أو تبعية . تتحمل كل دولة من الدول بمسؤولية النهوض بتنمية نفسها ، غير ان المجتمع الدولي عليه ان يضطلع بمسؤولية تهيئة الظروف التي تتيح تحقيق الأهداف الوطنية . وبعد تضحيات كثيرة قمنا باصلاح نظامنا الاقتصادي الداخلي حتى نتغلب على مشكلاتنا . ونحن نطالب في نفس الوقت بالتخلي عن التدابير الفردية التي تؤدي الى تفاقم الافتقار الى التوازن القائم حاليا .

وتعتبر الديون الخارجية من أكبر الاعباء الاقتصادية التي تواجه الدول النامية في الوقت الحاضر ، ولاسيما بلدان امريكا اللاتينية . ويقتضي حل هذه المشكلة كما ورد في توافق الآراء في قرطاجنة ، التزاما مشتركا من قبل البلدان الدائنة والمدينة . والهدف هو توزيع تكاليف وفوائد تدفق رؤوس الأموال وفقا لما يقتضيه العدل . ومن المستحيل ان نطالب من هم أقل خطا بالتقشف ، ففي الوقت الذي لا تبدى فيه البلدان الأكثر خطا استعدادا لاجراء تغييرات اقتصادية مشابهة .

وقد شرعت بلدان امريكا اللاتينية في الأشهر الأخيرة في التفاوض لاعادة جدولة ديونها الخارجية وتخفيض الاستهلاك الرأسمالي وتقليل كلفة خدمة تلك الديون . وينبغي ان يعقب ذلك الانجاز احراز تقدم جديد نحو توفير ظروف اكثر انصافا . ألا ان هذه المفاوضات تحتاج الى الاطار السياسي الضروري لتحقيق حوار مثر بين حكومات البلدان الدائنة والبلدان المدينة والشبكة المصرفية الدولية ومؤسسات التمويل متعددة الأطراف . من المتعين ان تعالج مشكلة الديون من جذورها بكل ما تنطوى عليه من تعقيدات . وان نبدأ بعكس الاتجاه الذي حول بلداننا الى بلدان مصدرة لرؤوس الأموال . ولقد دعونا ، تحقيقا لذلك الهدف ، الى فتح الأسواق وازالة العوائق الحمائية التي تفرضها اقتصاديات البلدان الصناعية . ومن الضروري أيضا تحقيق الاستقرار في أسعار المواد الخام وتخفيض أسعار الفائدة . وما لم تكن أرقام خدمة الديون في حدود نسب مثوية معقولة ، فان الدخل الناتج عن التصدير لن يمكن توجيهه الى خدمة تلك الديون .

وينبغي ان يعترف بأن ازمة الديون ترتبط بالتغييرات الكبيرة في الظروف التي ابرمت في ظلها عقود هذه الديون اصلا ، خاصة فيما يتعلق بالسيولة وأسعار الفائدة وهيكل المديونية واحتمالات النمو الاقتصادي . وتبرز هذه التغييرات التي حدثت في البلدان الصناعية المسؤولية المشتركة للحكومات الدائنة والمدينة .



وفي بداية حكم الرئيس ميغيل ديلا مدريد ، قررت المكسيك اصلاح اقتصادها باعادة تنظيمه تنظيما جوهريا . ولم يكن ذلك خيارا سهلا لشعب المكسيك . فقد تعين عليه ، بعد فترات مما بدا كرخاء ، ان يعيش في انضباط خاضعا للقيود والتضحيات . غير ان هيكل الانتاج في البلد قد ظل سليما ، وما لاتزال القوة العاملة بما فيها افضل العناصر تأهيلا ، سليمة . وسوف تزداد فرص العمل في المستقبل بالتأكيد .

وقد اعيد تنظيم الاقتصاد من أجل تخفيض معدل التضخم وتقليل عدم استقرار اسعار الصرف ، والنهوض بالقدرة على التنمية والحفاظ على صناعة وعماله منتجة وحماية الاستهلاك الضروري . وفي الوقت ذاته وضعت سياسة لاجراء تغييرات هيكلية من اجل معالجة المشكلات الرئيسية في مجال الانتاج والتوزيع والمشاركة الاجتماعية في عملية التنمية . والهدف النهائي لهذه السياسة وضع أساس دائم وصلب للتنمية الاجتماعية العادلة السريعة .

وقد بدأت جهود اعادة تنظيم الاقتصاد هذه تؤتي ثمارها ، وما كان يمكن للتحول الصعب نحو اقتصاد اكثر صلابة ان يتحقق لولا تضامن ووعي غالبية المكسيكيين ولولا النظام السياسي الذي اظهر باستمرار نضجا وحكمة في اللحظات الحرجة . ولهذا ، تطالب المكسيك بشدة ، مع غيرها من البلدان النامية الأخرى باعادة هيكله العلاقات الاقتصادية بسرعة . وان الابقاء على العلاقات الاقتصادية المختلفة مثل تلك التي اثارت الازمة الراهنة والتي تسببت تدهورا خطيرا في المجتمعات النامية يتناقض مع مبادئ المساواة . وينبغي ان يقوم المجتمع الدولي بجهد حاسم لتصحيح ذلك الخلل . وبدون ذلك الجهد ، سندخل في مرحلة تتزايد فيها المجابهة وعدم الاستقرار .

وتحتم علينا الصعوبات التي يواجهها الحوار بين الدول الكبرى والشلل الذي تعاني منه محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف ، ان تتخذ قرارات سياسية

لنتجنب خطر المجابهة النووية . ومن المحتم ان يطلق ما يسمى بالتوازن الاستراتيجي العنان لسباق التسلح الذي يبدا وانه لن يتوقف . وثبتت خبرة الأعوام الأربعين الماضية أن تعاظم ترسانات احدى الدولتين العظميين يستتبع تعاظما مماثلا أو أكبر لترسانات الطرف الآخر . ويكفي حجم قوة تلك الترسانات التدميرية اليوم لتدمير كلا الدولتين وتدمير كوكبنا كله .

وتقود كل مرحلة جديدة من مراحل التصعيد البشرية ، فيما يبدو ، بعيدا عن الاتفاق على القضاء على الحرب النووية الى الأبد . ويقودنا الصراع العسكـرى والتقني بين الدولتين العظميين الرئيسيتين الى عتبة مرحلة جديدة تسد فيها السبل بلا رجعة امام الالتزامات التي يمكن التحقق منها بنزع السلاح .

ورغم ذلك ، فإن المكسيك مقتنعة بأنه من الممكن وضع حد لسباق التسلح الحلزوني السخيف هذا . وفي العديد من المحافل أصررنا على ضرورة تجميد الترسانات النووية باعتبار هذا شرطا مسبقا للخفض التدريجي للأسلحة حتى يتم القضاء عليها نهائيا بعد ذلك . ففي مواجهة منطلق القوة والتسلح ينبغي أن ندافع عن منطق نزع السلاح والسلم .

إن الاستقرار لا يمكن أن يقوم على أساس توازن الرعب الذي يتطلب قدرة على الإبادة المقابلة باعتبارها وسيلة لضمان السلم . ومن الضروري أن نتخلى عن عقيدة الردع هذه .

واننا نرى ، على العكس من ذلك ، أن الأمن يجب أن يتحقق نتيجة للخفض التدريجي للترسانات النووية . وهذه الطريقة سينعكس اتجاه سباق التسلح الحلزوني دون الاضلال بميزان القوى ، وسوف يتحقق تقدم نحو هدف نزع السلاح العام والكامل .

وعلاوة على ذلك ، فإن هذا يمكن أن يكون وسيلة لقطع العلاقة السببية بين التسلح والتخلف . فالموارد التي تخصص حاليا لتحسين الأسلحة يمكن أن تستخدم لتحسين الحياة والظروف الاقتصادية لقطاعات كبيرة من سكان العالم .

وبالمثل فإننا نكرر ندائنا بوضع حد للاتجار الضار في الأسلحة التقليدية . فالعديد من البلدان النامية ، في سعيها من أجل تحقيق أمن يتضح في أحيان كثيرة أنه وهمي ، تحول رؤوس أموالها النادرة إلى شراء معدات عسكرية . إن امتلاك أسلحة جديدة يزيد من تقويض الثقة ويزيد من مخاطر الحرب كما يزيد اقتصاديات تلك البلدان ضعفا .

في ٢٢ أيار/مايو من هذه السنة ، طالبت المكسيك مع الأرجنتين والهند واليونان والسويد وتنزانيا ، الدول النووية بتحمل مسؤولياتها في مجال نزع السلاح . كما وأعلن رؤساء الدول والحكومات ، في بيانهم المشترك ، تصميمهم أن يقوموا " بعمل بنا " ، نحو إيقاف سباق التسلح النووي وتحويله إلى اتجاه عكسي ( A/39/277 عن ٤ ) ، مرددين بذلك المطلب الملح لعدد يتزايد دائما من الرجال والنساء في القارات الخمس .

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد ، بالنيابة عن رئيس المكسيك ميغويل دي لا مدريد ، عزمنا على مواصلة النضال من أجل نزع السلاح . ونحث مجموعة الأمم على أن تبذل كل ما في وسعها لتعزيز تلك المبادرة السلمية النبيلة .

هناك حاجة ملحة لأن تخضع الدول الكبرى اعتبارات الملائمة والسياسات الداخلية للهدف الاسمي وهو الحفاظ على حياة الانسان . فعزمها السياسي على الحفاظ على السلم العالمي يجب أن يتمشى مع المسؤوليات التي تترتب على قوتها . ان مبادئ المساواة القانونية بين الدول وتقرير مصير الشعوب وعدم التدخل وحظر استخدام القوة لا تحتل أى استثناء . واحترامها بدقة أهم كثيرا من التفسيرات الملتوية أو التهديدات المزعومة للأمن الوطني أو الاقليمي . لقد مضت سنة ، ونحن نردد نداءنا بأن تعود غرينادا الى طريق تقرير المصير دون أى قيود من أى نوع .

ونلاحظ بقلق استمرار وجود قوات أجنبية ، في أفغانستان . ورغم جهود الوساطة المكثفة التي بذلها الأمين العام ، لم يتحقق تقدم ملموس في هذا الشأن . ونحن نحث مرة أخرى الأطراف المعنية على التماس سريع وفقا لهذه المبادرات .

اننا نؤكد من جديد دعونا لمطلب الأرجنتين الخاص بالسيادة على جزر مالفيناس ونحث الأطراف المعنية مرة أخرى على تسوية خلافاتها عن طريق المفاوضات .

وفي الشرق الأوسط اتضح فشل المحاولات الانفرادية والسياسات التوسعية لحل هذا النزاع الاقليمي . فلا يمكن تحقيق السلم الدائم في المنطقة الا عن طريق الجهود المشتركة للأطراف المعنية واحترام الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . ولكل دول المنطقة الحق في العيش في سلم داخل حدود معترف بها .

وتستحق الجهود التي تهذل الآن من أجل المصالحة الوطنية في لبنان لانتهاء الحرب الأهلية التأييد الدولي الشامل . ومع ذلك فان الاستقرار والسلم الدائم يعتمدان على الاحترام المطلق لسيادة ذلك البلد ووحدة أراضيه .

ويتخذ النزاع بين ايران والعراق أبعادا جديدة تتمثل ، وفقا للمعلومات الموثوق بها ، في القصف العشوائي للسكان المدنيين واستخدام الأسلحة الكيميائية وانتهاك القانون الانساني الدولي . ونأمل أن تصدر مبادرات جديدة عن هذه الجمعية تساعد على انتهاء الحرب المأساوية التي تدمر بلدين ناميين .

وقد مضت سنة أخرى ولا يزال شعب ناميبيا غير قادر على ممارسة سيادته ، بينما لا تزال سياسة الفصل العنصرى الشائنة قائمة . ونعبر مرة أخرى عن رفضنا لنظام ينتهك أبسط معايير الكرامة الانسانية ، ونطالب بوقف الدعم المتزايد والصريح الذى تقدمه بلدان معينة الى نظام جنوب افريقيا . وتطالب المكسيك بتنفيذ مقررات المجتمع الدولى لتمكين ناميبيا من احراز استقلالها .

وفي كل سنة ، نستعرض هنا ، في الجمعية العامة ، الحالات التى تهدد السلم والأمن . وفي هذه الجمعية يوصى المجتمع الدولى بالصيغ والوسائل التى تكفل الوصول الى حلول سلمية للخلافات بين الدول .

وفي كل سنة يجرى التأكيد على العلاقة الوثيقة بين الحفاظ على السلم وتحقيق التنمية ويتم وصف الحاجات الطحة لشعبونا ، وتقدم المقترحات للقضاء على الجوع والجهل والعرض من على كوكبنا .

وبالرغم من رغبة الغالبية العظمى من الدول فى السلم ، ظلت النتائج العملية هزيلة فالسمات الغالبة للحالة الدولية هي ، لسوء الحظ ، تزايد حدة الصراعات ، والفجوة التى تزداد اتساعا بين العالم النامي والأمم الصناعية ، وحدة الأزمة الاقتصادية ، وتوقف المحادثات بين الدول الكبرى ، وركود التعاون والمفاوضات الاقتصادية. ولا بد أن تكون هذه المشاكل مصدر قلق عظيم لكل الدول .

تحتفظ المكسيك بثقتها التى لا تتزعزع فى قوة القانون . وان الضرورات النابعة من تاريخها قد قادتها دائما الى الدفاع عن المبادئ التى يقوم عليها التعايش المتحضر بين الأمم . ونحن على يقين بأن الدبلوماسية اليوم هي الوسيلة الوحيدة الممكنة للتغلب على الخلافات التى تفرق بين الدول . ففي هذه الأزمنة ينبغي أن يتغلب التوفيق بين المصالح والرغبة الحقيقية فى تفهم وجهات نظر الآخرين على كل شكل من أشكال الغرض والسيطرة .

ان المكسيك تؤيد مؤسسات المجتمع الدولى . فالأماكن التى نجتمع فيها وننتشاور مع الآخرين فى عالم يمر بتحولات سريعة ، شرط ضرورى لحدوث عملية التغيير بصورة منظمة . وأكرر بكل قوة التأييد الكامل لشعب وحكومة المكسيك للأمم المتحدة ، وهي أسس تعبير عن الديمقراطية الدولية .

ان المكسيك تؤيد - في شؤونها الداخلية - مبدأ سيادة القانون القائم على احترام حريات الأفراد والمجموعات ، وتشجيع المشاركة الديمقراطية للمواطنين ، والتضامن الاجتماعي . اننا نسعى للتوصل الى أشكال التعايش السلمي التي تتيح التوزيع المنصف للفوائد الناجمة عن عمل جميع المكسيكيين . ولنفس هذا السبب نود أن نسهم في العمل على أن يكون مجتمع الأمم محكوما بنفس المبادئ . وهذا الاقتناع هو الأساس المنطقي الصلد للالتزام المكسيك بقضية السلم والتعاون الدولي .

السيد أميغا ( توغو ) ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : هذه هي المرة

الأولى التي أشارك فيها في المناقشة العامة في هذه الجمعية منذ أن تفضل صاحب السعادة الجنرال غناسينفي اياما ، رئيس ومؤسس تجمع شعب توغو ورئيس جمهورية توغو وعينني وزيرا للخارجية والتعاون . لذا ، أشعر شعورا تاما بجسامة مسؤوليتنا المشتركة في اعادة بناء عالمنا الذي ينهار تحت وطأة التقلصات المضطربة الناجمة عن الأزمات المتكررة التي يرجع سببها الى خصوماتنا وخلافاتنا واحباطاتنا . ان علينا أن نعيد بناء عالمنا ، ليس بالضرورة على أساس تطبيق مفاهيم جديدة ، كما ينادى بذلك البعض ، بل بتطبيق المفاهيم الحالية التي تشكل المبادئ الأساسية لميثاق المنظمة التي ننتمي اليها جميعا .

ولا بد أنكم تدركون - سيادة الرئيس - أن وفد بلادي معجب أيما اعجاب ببيانكم الاستهلاكي المؤثر الذي افتتحتم به أعمال هذه الدورة وحللتهم فيه بطريقة موضوعية الأسباب الجذرية لتلك الأزمات وحلولها ، واحدة بواحدة . ان هذا البيان كاف في حد ذاته لأن يبرر انتخابكم لادارة دفة المناقشة في هذه الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . وهو يقف شاهدا على الفلسفة التي تستخدمونها وما بوصفها أساسا لجهودكم باعتباركم مشاهدا لبلدكم زامبيا التي تشاطر بلادي ايمانها بالأمم المتحدة . ان بلدكم الذي تتشرفون بتثيله في هذا المحفل السامي للحوار والنقاش ، بموقعه في قلب القارة الافريقية في منطقة معذبة نتيجة للصلف الآثم والتعننت الذي ليس له ما يبرره والذي تنتهجه دولة عنصرية - معروف تماما بتمسكه بحرية الشعوب ، وباستقلال الدول وبالسلم والأمن الدوليين . بل ان زامبيا - بالاضافة الى ذلك - واحدة من تلك البلدان الافريقية التي تؤيد تأييدا راسخا نضال التحرر في الجنوب الافريقي .

انني لوائح من أن هذه العوامل ، مقترنة بمناقبكم الفكرية التي لا يرقى اليها شك ،  
انما تؤهلكم - سيادة الرئيس - للاضطلاع بكفاءة وحنكة واقتدار بالمسؤوليات الجسام النبيلة  
التي عهد بها اليكم بوصفكم رئيسا لهذه الجمعية . وانني ان أتوجه اليكم بأحر التهاني  
بمناسبة انتخابكم المرموق ، أعرب لكم عن أطيب أمانتي بالنجاح في انجاز مهمتكم الدقيقة  
المجيدة هذه .

انكم بتشجيعكم بمثل السلم والعدالة والحرية - المستمدة من مبادئ الميثاق والمعززة  
لها - قد اكتسبتم كفاءة مشهودا بها تنضاف الى ما تتمتعون به من شخصية جذابة للغاية  
تبعث على الاحترام والتقدير معا . وقد وضعت هذه الكفاءة في خدمة الأمم المتحدة منذ  
سنوات طويلة ، ولا سيما بالاضطلاع بدوركم بوصفكم رئيسا لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، حيث  
أسهمت جهودكم الدؤوبة في رسم طريق يقود الى استقلال ناميبيا .

لقد تابعت باهتمام شديد المهارة والحنكة والحصافة وبعد النظر التي قاد بها  
سلفكم ، السيد خورخي ايويكا ، أعمال الدورة الثامنة والثلاثين ، وأود أن أعرب له عن عظيم  
تقديري وأخلص تهانئي .

وانه لواجب محبب الى نفسي أيضا أن أشيد بشارة واجبة بالشجاعة وحدة الذهن  
والنزعة العملية التي تميز بها عمل الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، منذ الدورة  
الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . فهو لم يأل جهدا - بل جازف في بعض الأحيان بحياته -  
في زيارة مناطق الأزمات كي يعيش على الطبيعة المشاكل التي يتعين على منظمنا أن تجد  
لها حلا ، سواء كانت سياسية أو اقتصادية . وحيث انني قادم من بلد يعرف كيف يقدر  
الأصدقاء الحقيقيين ، فانني أود بصفة خاصة أن أكرر الاعراب عن امتنان حكومة توغو الصادق  
للاهتمام الخاص الذي أولاه الأمين العام لمشاكلنا أثناء زيارته لتوغو في كانون الثاني /يناير  
الماضي ، وكذلك أثناء زيارة صاحب السعادة الجنرال غناسينغبي أياد ما رئيس جمهورية  
توغو لنيويورك .

ان الترحيب بانضمام عضو جديد الى رحاب منظمنا ، انما يشكل دوما لحظة تأثر  
عميق ، لا يمكنني أن أمنعه عندما أرحب بالدولة الشقيقة بروندي دار السلام التي تذكى - يقينا -  
شعلة العالمية التي تصبو منظمنا الى بلوغها .

للمرة التاسعة والثلاثين ، تقبل الجمعية العامة التحدي الذي يواجه منظمتمنا ، متجاوزة الخلافات السياسية والفكرية التي تفرق بين الدول ، بغض النظر عن التوترات التي تمزق أوصال العالم المتغير دوماً ، وعلى الرغم من أوجه القصور والاختلاف والاحباطات التي اتسمت بها بعض الاجراءات التي اتخذت تشبهاً مع مقاصد الأمم المتحدة .

ها نحن الآن نجتمع هنا للمرة التاسعة والثلاثين في جو من الحوار والتشاور سعياً لالتماس حلول توائم المشكلات العديدة لعصرنا هذا . ولن يكون هذا السعي فقط الا وزناً معني ما لم يكن نهجنا لتناول قضايا العصر الملحة بنأى عن كل ديماغوغية ورضاء عن النفس ، وعن جميع المذاهب الساعية الى ايجاد ماضرين لها ، كي نخلص الى نتائج واقعية شجاعة تعكس روح التآلف والحل الوسط .

ان التحديات التي تواجه البشرية الآن ، انما تستصرخ ضمير الانسانية ، بسبب الحادها واستمرارها وتنوع آثارها . ويبدو أن الصداقة بين الشعوب والتعاون بين الأمم لم يعودا ينطلقان من التكافل الحتمي الذي يحكم العلاقات بين الدول ، كما أن التضامن وهو نتيجة حتمية للتكافل أصبح يتردى على طريق هابط . لم تعد أجراً وأنبل اعلانات النوايا كافية لاختفاء داء وبيل يستشري بصورة منتظمة .

ان الأزمة الاقتصادية الدولية هي أكبر تحد يواجهه عصرنا ، لأنها تحد لتقديم الانسانية ورفاهيتها ، وهي تفاقم من أنانية البلدان الغنية ، ومن ثم تؤدي الى تعقيد وتزايد الصعوبات المالية للبلدان النامية .



ان السعي وراء سباق التسلح المحموم ، بوصفه تحديا لاستقرار العالم وتوازنه ، في طريقه الى أن يصبح بديلا لحوار الصم المستمر بين الدولتين العظميين .  
ان سياسة الفصل العنصرى البشعة ، بوصفها تحديا لمثل الأمم المتحدة النبيلة وحقوق الانسان ، جعلت جنوب افريقيا تتجه أساليب أكثر خبثا لتكريس هذه السياسة بارتدائها حلة الديمقراطية المزيفة .

ان العديد من الصراعات المحلية التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين بسبب طول أمدها والطريق المسدود الذى وصلت اليه تميل الى أن تصبح وكأنها شـرور لا مفر منها ، بينما هي في الحقيقة تشبه الأعضاء المصابة بالذئبة في جسم المجتمع الدولى . وقد يميل البعض الى اعتبار كل هذا ترديدا لنذمة الفزع . وقد يرفض البعض الاستماع الى هذا السرد للمجازفات والمخاطر والتحديات على انها تسليم بالقضاء والقدر وافراط في التشاوم .

ان بلدى ، توغو ، ان يسترشد دائما بايمانه العميق بمثل السلم والتضامن بين الشعوب التي لا يحيد عنها ، لا يسهه الا أن يلفت انتباه هذه الجمعية الى التفـسيرات البعيدة الغور التي تعمل الآن على اضعاف المجتمع الدولى وخنق ضميره .  
ان التوترات التي تعصف بالقارة الافريقية ما فتئت تسبب قلقا شديدا للمجتمع الدولى . ففي الجنوب الافريقي لا يزال نظام بريتوريا العنصرى الأبيض مستمرا بعناد فـرض ما يدعيه لنفسه من امتيازات ؛ سياسة الفصل العنصرى واعاقبة عملية تحقيق انهاء الاستعمار في ناميبيا .

وان زعماء جنوب افريقيا ، وهم يسمعون الى التكيف مع ثورة النضال البطولى للشعب الملون ضد التمييز العنصرى ، وجدوا أن من المناسب وضع قشرة ديمقراطية على نظام الفصل العنصرى عن طريق انتخاب برلمان مؤلف من ثلاثة مجالس ، يجمع بين البيض والأشخاص الملونين والهنود ، ولكن مع استبعاد السود الذين يشكلون ٧٣ في المائة من السكان .

وقد ادى النجاح الباهر الذى حققته المقاطعة التي قام بها الملونون والهنود لعملية الانتخاب المزيفة هذه كما ادت أعمال الشغب الأخيرة التي نظمها السود الى تحريك آلية القمع الوحشي التي تتم عن فشل سلطة البيض والذعر الذى ألم بهم .

ان التسليم بهذا الفشل وهذا الرعب قد تبدي جيدا عن طريق الوعد الذى قطعته رئيسة واية جنوب افريقيا بالقيام بتحسين مصير السود فيما بعد وتمثيلهم في المستقبل في البرلمان قد اقترن بتحفظات فيما يتعلق بالفروق التي يجب اقامتها بين هذا النوع من التمثيل وتمثيل الملونين والهنود .

ان توغو ، من جانبها ، تعتبر هذه التعديلات الظرفية مجرد مناورات جديدة من جانب جنوب افريقيا لخداع الرأى العام الدولى بشأن تطور الفصل العنصرى . فالواقع أن النظام لم يعدل تعديلا أساسيا على الاطلاق عن طريق هذه الاصلاحات الزائفة التي رفضتها الغالبية العظمى من الأشخاص الذين صممت لأجلهم .

وهكذا تعبر السياسات الداخلية لجنوب افريقيا عن تصميم نظام الفصل العنصرى على الابقاء على سيطرة البيض . ويتبدي هذا التصميم خارجيا باستمرار التعاون النشط مع اسرائيل ، وهو تعاون تدينه حكومة توغو بقوة ، في ضوء التهديد الخطير الذى يشكله للسلم والأمن في افريقيا .

وبالنسبة لناميبيا فان جنوب افريقيا بمطالبتها بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا كشرط مسبق لتقرير المصير في الاقليم ، تقوم بمحاولة يائسة لاعاقبة عملية انهاء الاستعمار التي لن تحظى بمباركة نظام الفصل العنصرى وهي عملية محتومة .

ومهما يكن من أمر ، فان الكفاح العنيد الذى تخوضه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبى يعتبر معلما أساسيا يجعل حصول ناميبيا على الاستقلال الحقيقي أمرا لا مفر منه .

وفي هذا الصدد ، اتسم موقف حكومة توغو دائما بالوضوح . فسوابو تتمتع بتأييد توغو القاطع ولا يمكن الربط بين تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) بانسحاب القوات الكوبية التي يعتبر وجودها قانونيا بناء على اتفاق أبرم بين أنغولا وكوبا بوصفها دولتين ذاتي سيادة .

وعلاوة على ذلك ، تدرك حكومة توغو الدوافع الأساسية التي أدت بأنغولا وموزامبيق الى ابرام اتفاقي لوساكا ونكوماتي . ان هذين الاتفاقيين ، وان كانا لا يشككان في استمرار كفاح التحرير الذي تخوضه سوابو والمؤتمر الوطني الافريقي وفي نهايته المظفرة ، وتتوفر فيهما ميزة حفظ السلم في المنطقة .

والأزمة في تشاد عقدة مستعصية على الحل في القارة الافريقية ، ومن الممكن أن تتحرك نحو التسوية اذا ما تم تنفيذ القرار الذي توصلت اليه أخيرا فرنسا وليبيا تنفيذا فعالا وانما انسحبت جميع القوات في آن واحد من الاراضي التشادية بعد ٢٧ ايلول / سبتمبر .

اما فيما يتعلق بالصحراء الغربية فان الأمل الذي ولدته القرارات التي اعتمدهت بتوافق آراء عريض في اجتماع القمة التاسع عشر لمنظمة الوحدة الافريقية بيد وان قد ذهب أدراج الرياح نتيجة رفض أحد أطراف الصراع الجلوس على نفس طاولة المفاوضات مع ممثلي جبهة البوليساريو لتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير . ان بلدي يحترم المبادئ التي تحكم العلاقات الدولية ، ولا سيما حق تقرير مصير الشعوب ، وكان من أوائل الدول التي اعترفت بالجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية . بيد انه عندما اقتضت الضرورة ، لم تتردد حكومة توغو ، توخيا لصالح الاعتدال والتوفيق ، في أن تحاول مع بلدان افريقية أخرى اقناع الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية بأن تجسد ، بصورة مؤقتة ، اشتراكها في عمل منظمة عموم افريقيا تجنبيا لشل عمل منظمة الوحدة الافريقية . وان توغو المخلصة لالتزاماتها لا تزال على استعداد لقبول أي مبادرات جديدة تستهدف ضمان التفهم المشترك بين أطراف الصراع وتقرير المصير للشعب الصحراوي . وان الشرق الاوسط الذي يمثل منطقة مضطربة منذ ما ينوف على ثلاثين عاما قد شهد هذا العام اضطرابات مأساوية . وان تعنت اسرائيل والسياسة التوسعية التي تنتهجها يمثلان العقبات الرئيسية في طريق السلم والأمن في تلك المنطقة . وترى حكومة توغو أن حق اسرائيل في قيام دولتها داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا لا يلغي حق الشعب الفلسطيني في

تقرير المصير في اطار دولة مستقلة وذات سيادة . ومادامت اسرائيل ماضية في تصميمها على تدمير منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، سيظل السلم في الشرق الأوسط محض اسطورة .

لذلك فان صوت العقل والحكمة يقتضي من جميع الأطراف المتورطة في صراع الشرق الأوسط والأطراف المهتمة والمعنية به أن تعمل من أجل تسوية سلمية شاملة للأزمة في اطار مؤتمر وولي يعقد بشأن فلسطين .

ان التطورات الأخيرة في السياسة الاسرائيلية توحى فيما يبدو بأن القوات الاسرائيلية سوف تتسحب من لبنان . لذلك فان توغو تناشد حكومة الوحدة الوطنية الجديدة أن توضع موضع التنفيذ انسحابها المخطط بأسرع وقت ممكن . وان هذه الخطوة ستسهم الى حد كبير في تخفيف حدة التوترات في المنطقة واستتباب الاستقرار السياسي في لبنان . وفي آسيا لا يزال التدخل الأجنبي في أماكن مختلفة فيها يشكل عقبة أمام ايجاد حلول للأزمة الخطيرة في المنطقة ، بينما لا يزال يجرى صراع مسلح مدمر للغاية . وان احتلال قوات اجنبية لأفغانستان ، قد اعتبر بوضوح شكلا جديدا من أشكال التدخل ، ولذلك ادانه أعضاء المجتمع الدولي بصورة اجماعية تقريبا . ويشكل استمرار احتلال افغانستان تحديا للقانون الدولي ولقرارات الجمعية العامة .

ولذلك فمن الضروري أن تخلي الحسابات السياسية والاستراتيجية المكان للانسحاب الكامل للقوات الأجنبية حتى تمكن الشعب الأفغاني من تقرير مصيره بحرية بمنأى عن أي تدخل أجنبي .

أما الدول المتورطة في احتلال كمبوتشيا فإنها ، بعدم اصفاائها للنداءات الموجهة إليها من المجتمع الدولي لتطبيق القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين وقرارات المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، قد ادانت نفسها بالانتهاك الدائم لحكم أساسي من أحكام الميثاق .

وان توغو ، اخلاصا منها لموقفها التقليدي ، لا يسعها بأي حال أن تقصر في مساندة الجهود البطولية التي تبذلها كمبوتشيا من أجل التحرر الوطني من النير الأجنبي والحفاظ على مقعدها في الأمم المتحدة .

وحكومة توغو توجه أيضا نداء لحكومة فييت نام لكي تعترف بشرعية التآلف الثلاثي بقيادة الأمير نوردم سيهانوك .

ان الاصرار ، على تقسيم كوريا الى دولتين ، مازال يمثل مصدرا للاحباط للشعب الكوري الذي يطالب بحق باعادة التوحيد السلمى المستقل لبلده وفي هذا الصدد ترى حكومة توغو ان استئصال النفوذ الخارجي الضار والتصميم على تجاوز الخلافات السياسية والايدولوجية يعد شرطا ضروريا لقيام مفاوضات مباشرة بين الحكومتين على أساس الاقتراحات التي قدمتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية .

والمجتمع الدولي ينظر دائما الى نتائج استمرار النزاع المسلح بين ايران والعراق على انها أحد شواغله الهامة ، ومن الضروري حمل طرفي النزاع على أن يلتزما بالمقررات والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة .

وبسبب عجزنا أو عدم ميالاتنا فاننا نشهد ، لا بوصفنا مشاهدين فحسب ولكن أيضا بوصفنا متواطئين ، مأساة لا يمكن قبولها ، مأساة بلدين يهدران موارد هما البشرية وعبقريتهما المبدعة والمشاعر الوطنية فيهما ومكاناتهما البشرية والاقتصادية والعسكرية

والفكرية والنفسية في حرب ضروس ، حرب تستمر في احداث نزيف مؤلم يتمثل في انتهاكات للقانون الانساني ، حرب تذكرنا بأسوأ اللحظات في الحرب العالمية الثانية . ولقد قال رئيس دولة توغوبشأن ويلات الحرب ، " ان المرء يعرف أين ومــــتى بدأت ولكنه لا يدري متى وأين ستنتهي " .

ولامناص من أن يضاف العديد من الضحايا الى الاف الرجال والنساء والأطفال الذين سقطوا ، ضحايا لتعنت البلدين ، في ساحات القتال في ايران والعــــراق . ان مئات الالوف من الأشخاص سيسقطون اذا لم يكن رد فعل المجتمع الدولي قويا ، أى اذا لم يتخذ المجتمع الدولي مبادرة فورية ملموسة وواقعية لحمل الطرفين على احترام هدنة تساعد على فتح باب المفاوضات السلمية .

ونظرا لأن حرية الملاحة لناقلات البترول مهددة بالخطر في الخليج الفارسي بسبب هذه الحالة ، هناك خطر كبير يتمثل في انه مع مضي الاحداث فانــــه سيدق هذا النزاع المسلح ابوابنا وقد يفضي الى كارثة ذات أبعاد مخيفة .

لهذا فان وفد بلادى عازم على تأييد أى جهد يهدف الى وقف النزيف البشــــرى والمادى الناجم عن الحرب بين ايران والعراق .

ان وفد بلادى مازال يشعر بالقلق ايضا ازاء مسألة جزر مالفيناس . ولقد حــــان الوقت لايجاد حل سلمي لهذه المسألة . وتجدد توغونداءها الى الحكومتين البريطانــــية والارجنتينية لتسوية هذه المسألة عن طريق المفاوضات فقد تسببت في اضرار جسيمة مادــــية وبشرية .

وتتضاف الان الى الأزمة الدولية ، التي تودى الى الخلل في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للأمم وتهدد بزعزعتها ، مأساة أخرى تصيب بعض الدول النامية لاسيما فــــى افريقيا ، الا وهي مأساة الجفاف التي تصيب مناطق شاسعة تزداد باستمرار بحيث يتوقع أن تودى الى مصير أسوى في المستقبل .

ولا يمكن لأحد ان يظن ان احساس بهذه التعاسة التي تصيب هذه المناطق المــــحرومة . ويتعين على المجتمع الدولي ان يعيى جهوده ويعبر عن تضامن نشط لتقديــــم حلول عاجلة لمشكلة الجفاف المأسوية .

ومن المؤكد ان هذا هو المكان المناسب للاشادة بحق بالجهود المخلصة التي يبذلها الأمين العام لمنظمتنا ، فقد قام بزيارة شخصية للبلاد التي أصابها الجفاف لكي يقف بنفسه على حقيقة الأوضاع ليتزود في سعيه هو والبلدان المهتمة والمجتمع الدولي بالوسائل والامكانيات للقضاء على هذه الكارثة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة الجوع .

ومن المناسب ايضا ان نشيد بالبلدان التي تجمعت تلقائيا في حركة كريمة ، استجابة لنداء الأمين العام ، وقامت بعمل ملموس فعال لتخفيف الجوع والمعاناة عن ضحايا هذه الكارثة .

وكما ان مشكلة الجفاف ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة الجوع المؤلمة ، فان هذه المشكلة الأخيرة بدورها تذكر بمفهوم اخر هو مفهوم التضامن ، أي مفهوم التعاون الاقتصادي الدولي . وما من أحد يشك جديا الان في ضرورة التكامل بين الدول والشعوب . وانا استخدم عمدا كلمة " ضرورة " بمعناها الأصلي ، وأقصد بذلك أن التكامل أمر مطلوب منا جميعا . ولأننا لا يمكن ان ننكر الطبيعة التكاملية للمشكلة فهي أمر توضحه الحقائق ، فمن الأساسي بالنسبة لنا ان نعني هذه الحقيقة وأن ننتقل من مرحلة الامني الزائفة الى اعادة التنظيم المرشد للاقتصاد العالمي . وهذا يتطلب بالطبع شجاعة ، شجاعة في تخلص الانسان من الانانية الوطنية . وهذا يعني أن تقوم الحكومات باقناع شعوبها بهذه الحقيقة ، وهي انه لا توجد أمة ، أيا كانت قوتها ، يمكنها ان تنمي نفسها أو أن تدافع عن نفسها الى ما لا نهاية بمعزل عن الأمم الاخرى أو ان تهتم بمصالحها دون اعتبار لمصالح الأمم وطريقة قد تضمر بمصالح هذه الأمم .

فكيف نستطيع في هذا السياق ، والعالم منكوب بالجوع والجفاف ، ان نفهم العمى السياسي للدول التي تستثمر مبالغ طائلة في سباق التسلح ، سباق تسلح يمشي خطرا داهما يهدد النوع البشري باستمرار كسيف داموقليس المعلق وما على الروس ، سباق تسلح يصرف عن مجالات التنمية مبالغ طائلة لتبذل فيما لا طائل تحته ؟

وكتيجة طبيعية للسعي من أجل السلم والأمن والتعاون الاقتصادي ، علينا أن ننقل هذا النضال الى مستوى اذهان الناس حتى نحقق نزع السلاح الشامل . وتكرر

توغو مناشدتها للدولتين العظميين الاستمرار في المفاوضات التي ستؤدي بنا تدريجياً إلى هذه المرحلة النهائية .

ومن المعروف جيداً أن التفاني في سبيل السلم والأمن الدوليين من القيم المقدسة التي تقوم عليها سياسة توغو الخارجية . ولهذا ولذي ندم الوعي المتزايد بمشاكل نزع السلاح نظمت بلادى في أوائل شهر آب/اغسطس هذا العام حلقة دراسية وطنية عن السلم ونزع السلاح بمشاركة فعالة من الأمين العام للأمم المتحدة .

إن رسالة لومي للسلم ، التي كانت الوثيقة الختامية لهذه الحلقة الدراسية الهامة ، توصي بدعم البحث في السلم وتكثيف حملة اعلامية عن نزع السلاح في كل أرجاء افريقيا ، وتوصي بأن ينشأ في لومي مركز اقليمي للبحث في السلم ونزع السلاح .

وتوصي أيضاً بأن تقام في توغو في أوائل ١٩٨٥ - بمناسبة الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة - حلقة دراسية اقليمية عن السلم ونزع السلاح تضم الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا والاتحاد الاقتصادي لدول افريقيا الوسطى بمعاونة الأمم المتحدة .



وفي النهاية توجه هذه الرسالة ندا\* ملحا للدولتين العظميين الرئيسيتين لكسى  
تضمنا ألا تسيطر خلافتهما الايديولوجية على المشاكل الحقيقية المتمثلة في السلم والأمن  
والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

انه من المحزن ان نرى عدد وضخامة الصراعات التي تهز كيان كوكبنا والشروع التي  
جلبها الانسان على نفسه . ومن المحزن أن نرى ان العالم لم يستخلص الدرس من الأهوال  
والمآسى التي عانى منها والتي أدت في الواقع الى انشاء هذه المنظمة .

ومهما يبلغ مدى السذاجة التي يصف بها الساخرون جهودنا فان بلدى ، توغو ،  
يجد لزاما عليه أن يشير الى خطر التدمير الشامل الذي يخيم على البشرية والمثل النبيلة  
للسلم والامن الدوليين التي تعهدت هذه المنظمة ، منظمنا ، بالدفاع عنها باعتبارها  
أمن ما نطك . ان هذا الخطر ما زال يتهددنا . وان توغو تعتبر أيضا من واجبهـا أن  
تنادى بالابقاظ السريع للضمان من أجل اقامة تضامن فعال وتعاون اقتصادى دولى . الى  
جانب أن هذا هو ما دعانا الى القيام به الامين العام السيد خانبير بيريزى كويبيـار  
في مقدمة تقريره السنوى الى الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .  
ليت الضمان تستيقظ قبل أن يفوت الأوان .

السيد داغاما ( البرتغال ) ( تكلم بالبرتغالية وقدم الوند نصـا

بالانكليزية ) : أود أن أهنئكم ، سيدى الرئيس ، على انتخابكم لمنصب انتم أهل له  
باعتباركم ممثلا للمجموعة الافريقية . ان البرتغال تتعاون تعاوننا وثيقا مع بلدكم ، وأود أن  
أعرب هنا عن تقديري للجهود التي قامت بها زامبيا بهدف ايجاد حل بناء لمشاكل الجنوب  
الافريقي . اننى مقتنع بأن مناقبتكم المعروفة ومعرفتكم الواسعة بالامم المتحدة سوف تمكنكم  
من الاسهام اسهاما حاسما في نجاح عمل هذه الدورة .

وأود كذلك ان أشهد بسلفكم البارز ، ممثل بلد ومجموعة اقليمية تربطنا بهما أواصر  
صداقة تقليدية ، واننى أعبر عن ارتياحي لقبول الدولة العضو الجديد ، ملكة برونسى  
دار السلام .

اننى أتكلم امام هذه الجمعية العامة ، وانا على دراية تامة باننى أمثل بلدا صغيرا خاليا من طموحات السيطرة ومن أى رغبة في ممارسة نوع من السيطرة على الدول الاخرى . بيد اننى أدرك ادراكا تاما اننى أمثل دولة لها تاريخ يزيد على ثمانية قرون ، وهى مهد لغة ينطق بها ما يربو على ١٥٠ مليون نسمة ، ومن ثم فانها من وسائل الاتصال الرئيسية في عصرنا . وتبعاً لذلك فان بلدى لا يعتبر نفسه أقل مشاركة أو أقل مسؤولية فيما يتفق بالمسائل الكبيرة التي تهتم بها البشرية ونحن نقرب من نهاية هذا القرون . ان البلدان الصغيرة لها حق وعليها واجب أن تجعل صوتها مسموعا . وبحكم حجمها بكل ما ينطوى عليه ذلك - تختلف خبرتها ورؤيتها عن خبرة ورؤية الدول الكبرى ، وبوسعها تقديم اسهام قيم للمساعدة على ايجاد حلول عادلة متوازنة للعديد من المشاكل التي تؤرق مضجع المجتمع الدولي .

وكما هو الحال بالنسبة للبلدان الاخرى الممثلة هنا ، فان النضال من أجل الاستقلال والحفاظ على شخصيتنا الوطنية وعلى سياسة خارجية غير خاضعة للمصالح الاجنبية هو نضال دائم في تاريخنا .

ومن رأينا ان المشاكل العالمية الرئيسية التي تثقل كاهل جيلنا لا تستعصى على الحل . بل على النقيض من ذلك فهى مهياة للحلول البناءة على اساس الاعتراف بحقوق الآخرين في الوجود والاختلاف لانه بالتفاهم وحسن النية وحدهما يمكن الحفاظ على التعايش السلمى بين الدول .

ان الغالبية العظمى من الصراعات والتوترات التي تعرض المسرح الدولي للاضطراب في الوقت الراهن تدور حول محورين اساسيين هما : العلاقة بين نصفي الكرة الشمالي والجنوبي والعلاقة بين الشرق والغرب .

ان الفجوة المتزايدة في الاتساع التي تفصل البلدان الغنية في الشمال عن البلدان الاقل تقدما في الجنوب هي ، ولا شك ، أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الراهن ، وينبغي معالجتها بشجاعة وتصميم وبطريقة ذكية وفعالة .

وفي عصر مثل عصرنا يتسم بالتقدم الضخم للعلم والتكنولوجيا ، يعتبر النضال ضد التخلف وسلسلة الفاقة والمعاناة الانسانية المقترنة به ، في نظرنا ، أولا وقبل كل شئ ضرورة اخلاقية لا يمكن لأى دولة من دول المجتمع الدولي أن تتنصل منها . ومن هذا المنظور ينبغي النظر الى مشاركتنا في الحوار بين الشمال والجنوب والى التزامنا بهـذا الحوار . ومن الادلة على هذا الالتزام ذلك المؤتمر الذى عقد في شهر نيسان /ابريل الماضى في لشبونة ، برعاية مجلس اوروبا ، والذى خصص لموضوع " الشمال -الجنوب : دور اوروبا " ويمكن الاضطلاع على النتائج التى خلص اليها في اعلان لشبونة .

وقد تلقت حكومتى ردود فعل ايجابية على ذلك الاعلان من الكثير من البلدان الواقعة في العديد من القارات . ويجرى متابعة توصيات هذا الاعلان من خلال تلك المنظمة الاوروبية حيث يبدأ في نفس هذا اليوم اجتماع دائرة مستديرة بشأن هذا الموضوع بمشاركة العديد من صانعى القرارات في العديد من البلدان الاوروبية وبلدان العالم الثالث .

ونحن نقول مرة أخرى اننا ما زلنا نعتبر ان بد\* المفاوضات العالمية الشاملة فى الأمم المتحدة أمر لا غنى عنه - وذلك دون الاخلال بالمفاوضات القطاعية الدائرة فى المحافل المختصة - فيما يتعلق بالمشاكل الرئيسية الخاصة بالتعاون الدولي وذلك بهدف دعم جهود البلدان الاقرب والاقبل نموا التى تواجه مشاكل صعبة نتيجة للاتجاهات الحمائية فى التجارة الدولية وزيادة اسعار الفائدة وارتفاع سعر الدولار وعبء الديون الخارجية .

ولا ينبغي للامم المتحدة ان تتخلى عن المهمة النبيلة المنوطة بها ، ألا وهى اقامة حوار حقيقي بين الشمال والجنوب لا يقوم على منطق الانانية بل على روح التضامن .

وفي هذا العام سوف نحتفل بالذكرى الخامسة والعشرين لاتخاذ الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة سلسلة من القرارات والاعلانات - ومن بينهم القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الذى له أهمية خاصة - ما فتئت تسهم على نحو حاسم فى اعمال حق الشعوب فى تقرير المصير ، وهو حق وارد فى الميثاق . وقد أدى ذلك الى ظهور

العديد من الدول الجديدة في المجتمع الدولي ، ولا سيما في قارة افريقيا العظيمة ، التي تربطها ببلدى روابط تاريخية وثقافية وروح من التفاهم والصداقة وتحتل مكانا خاصا في قلوب شعب البرتغال .

والواقع ان الامبراطوريات الاستعمارية قد أصبحت ، منذ ما يزيد قليلا على العقدين ، في ذمة التاريخ ، وصاحبت ذلك تغيرات كبيرة او صغيرة لا داعى الى التذكير بها ، وقد حلت محلها دول مستقلة جديدة ذات موارد متنوعة ومشاكل محددة . بيد انها جميعا تحاول تحقيق هدف مشترك والقيام بدور بناء في المجتمع الدولي والنضال من أجل تقدم افريقيا وتحسين حياة شعوبها في الوقت الذي تحترم فيه قيمها التقليدية وهويتها .

هذه المهمة - التي يتطلب حجمها الاستفادة القصوى من الموارد البشرية والمادية المتاحة واستقرار المجتمع والنمو الاقتصادي - قد زاد من صعوبتها ، لسوء الحظ ، استمرار التوترات الدولية الخطيرة التي يؤسفنا ان نقول انها لم تختف بعد . وبالمثل فان الكساد في الاقتصاد العالمي منذ بداية السبعينات ، وهو مسؤول الى درجة كبيرة عن انخفاض أسعار السلع الاساسية ، قد زاد من حدة الاختلالات الهيكلية التي كان لها ، بدورها ، أثر سيء على استقرار المؤسسات التي ما زالت تخطو خطواتها المتعثرة الاولى .

ورغم الجهود الدائمة لمنظمة الاغذية والزراعة ما زال النقص الغذائي في القارة الافريقية يزداد بدرجة مروعة .

وهذه الظاهرة خطيرة للغاية ليس فقط من وجهة نظر انسانية ، بل أيضا من الوجهتين الاجتماعية والسياسية . ولا يستطيع أى من البلدان المثلثة هنا أن يتجاهلها ، وخاصة نظرا لوجود فائض في انتاج الاغذية العالى .

ويمكن لمنظمة الاغذية والزراعة والصندوق الدولى للتنمية الزراعية أن يقدم مساهمة هامة في معالجة هذه المشكلة . ولكن هذا لن يتحقق الا اذا زادت البلدان التى تمتلك الوسائل الضرورية دعمها العالى لهاتين المؤسستين .

وان ادراك الامين العام للامم المتحدة لوجود صلة بين الجفاف في افريقيا والانخفاض الكبير في انتاج القمح في تلك القارة ، هو الذى دفع به الى توجيه ندائه في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ . وما زال ذلك النداء محتفظا بكل الاحاطة ووجاهته .

وما زال الجفاف مستمرا الى درجة مروعة وما من شيء يشير الى قرب نهايته ؛ بل ظهر الآن خطر التصحر .

وان وجدت افريقيا نفسها مضطرة الى محاولة التصدى في عدد محدود من السنوات لتحديات استفرقت أم اخرى في التغلب عليها عدة قرون ، ما فتئت تحاول ايجاد حلول لمشاكل تنميتها الاقتصادية تعطى مضمونا حقيقيا لفكرة عدم الانحياز . وقد وضعت افريقيا هذا في اعتبارها فلم تدخر أى جهد لحماية هوية شعوبها واستقلال القارة .

وسعت البرتغال الى تأييد المبادرات الرامية الى تقليل المعاناة وزيادة التعاون الدولى والعمل على تنمية مناطق العالم الأكثر حرمانا ، ومساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية والصراعات الاقليمية والمجاعات الدورية . هذا هو الهدف الذى أخذته حكومتى في اعتبارها عندما سعت -رغم شح مواردها العالمة- الى المشاركة مشاركة نشطة في المؤتمر الدولى الثانى لتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا الذى تعتبره مثلا ايجابيا للغاية لامكانيات التعاون الدولى والرغبة فيه . ونحن نعتقد ان التعاون الدولى يجب أن يتعزز للحيلولة

دون ظهور حشود جديدة من اللاجئين . ويجب على مختلف البلدان أن تبذل كل جهودها لمعالجة الاسباب التي تؤدي الى هجرة السكان الناجمة عن النقص في الاغذية . وفي هذا السياق ، اود ان اذكر أيضا ان بلدى هو من بين البلدان الثلاثين الرئيسية التي تساهم في تمويل برامج مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . وينبوى بلدى أيضا أن يوقع قريبا على الاتفاق العام للتعاون مع اللجنة المشتركة بين الحكومات المعنية بالهجرة .

ويتمشى انضمام البرتغال الى الاتفاق الدستوري لبنك التنمية الافريقي ، وتعزيز العلاقات التي ينطوى عليها ، مع نفس هذه السياسة .

كما اود ان اعرب عن ارتياحنا لبعض المبادرات في قضايا التعاون بين الشمال والجنوب التي اتخذتها مؤخرا جماعات التشاور التابعة للبنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي . واعتقد ان من المناسب ان نوه في هذا السياق باتفاق التعاون الذي وقّع مؤخرا بين البرتغال وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، فيما يتعلق بتوظيف ومشاركة الفنيين البرتغاليين في برامج ينفذها برنامج متطوعي الامم المتحدة في البلدان الافريقية التي نحفظ معها بعلاقات تعاون خاصة .

وبالمثل ، سعينا الى الاشتراك بشكل فعال في مخططات التنمية الاقليمية ، كما هي الحال في " مؤتمر الجنوب الافريقي للتنمية والتعاون " ، الذي يشكل اليوم مثلا حيا لما يمكن تحقيقه حين تقرر مجموعة من البلدان أن تتحد وتستغل الطاقات الكامنة الخاصة لدى كل منها لمنفعة الجميع . ان النجاح المنشود لتجربة هذا المؤتمر - وقد شاركنا في العديد من مشاريعه - والمساهمة التي سيقدمها للتنمية المتوازنة للدول الأعضاء فيه ستتركان بالتأكيد أثرا هاما على استقرارها وستسمح لنا بالتطلع الى مستقبل تلك المنطقة بثقة أكبر .

وأود الآن أن أشير باختصار الى الحالة في الجنوب الافريقي ، والحدس الذي تتبعنا به التطورات الاخيرة في المنطقة . وقد سمحت تلك التطورات بظهور بعض الأمل في البدء بحوار مخلص في المنطقة ، وهي عملية تيسرت بخلق جو من الثقة المتبادلة ، الامر الذي قد يؤدي الى حسم منصف ودائم لمشاكل المنطقة .

لقد بقيت مسألة ناميبيا للسنوات القلائل الماضية واحدة من أكثر المسائل مدعاة لقلق المجتمع الدولي وللامم المتحدة التي لم تدخر وسعا لحلها .  
ان موقف البرتغال من هذه المسألة معروف تماما . اننا نؤيد استقلال ناميبيا ونعارض بقوة كل الاجراءات التي تؤدي الى تأخير ممارسة شعب ناميبيا لحقه في تقرير المصير ليتسنى له أن يختار مستقبله بحرية . ولقد أعربنا بطريقة لا لبس فيها سواء في الأمم المتحدة او في اتصالاتنا مع بلدان اخرى او مع ممثلي الشعب الناميبى ، عن قلقنا الناجم عن ارجاء تنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، لاسيما القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . كما أبرزنا الاخطار التي قد تلحق بالجنوب الافريقي اذا استمر هذا التسوية لاننا نؤمن بأن ظروف الحل التفاوضي السلمي المقبول دوليا مهياة الآن .

لذلك نأمل ان تسود الواقعية وروح الحوار في هذه المسألة حتى تتلاشى نسي النهاية العذبات السياسية التي أخرت استقلال ناميبيا .

ومن الانصاف أن نشير الى الجهود التي بذلتها دول خط المواجهة في هذا الصدد . فقد تجلت بكل وضوح في الاجتماعات الدولية التي عقدت مؤخرا في تلك المنطقة من القارة ، وهو ما جعلنا نعتقد ان امكانيات التدخل في هذه العملية لم تستنفد .

ويتوجب على جمهورية جنوب افريقيا ان تستجيب بطريقة بناءة لنداءات المجتمع الدولي فيما يتعلق بنااميبيا ، وأن تتخلى ، بانتهاج المفاوضات ، عن موقف المجابهة الذي أدى الى القيام بأعمال مؤسفة من التدخل المباشر ضد الدول المجاورة ، لان هذا المسار لا يمكن ولا يجب أن يستمر .

وانا اريد للجهود التفاوضية هذه أن تترك اثارا دائمة ومفيدة ، لا يكفي ان تواصل بروح الانفتاح والمرونة في اطار التقيد البالغ الدقة بالالتزامات التي أخذتها الأطراف على عاتقها . فمن الضروري علاوة على ذلك التحرك ، دون تخويف أو تحايل ، صوب الالفاء التام لنظام الفصل العنصرى والمعازل ( البانتوستانات ) الذي يعتبر مصدر التوترات الداخلية الخطيرة ويفاقمها . والبرتغال ، المعروف عنها معارضتها المباشرة لاي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى ، لا يسعها الا ان تدين هذه الممارسات بأوضح العبارات .

وعليه فان حسم المشاكل الجسيمة التي تعصف بالجنوب الافريقي يكمن أساسا ، كما تبرهن عليه وقائع الاحداث الاخيرة ، في تكثيف الحوار بروح بناءة ، وفي السماح تدريجيا بخلق الظروف القمينة بايجاد التفهم الذي سيسمح بدوره لجميع سكان المنطقة بأن يمارسوا ، دونما تدخل خارجي غير مرغوب فيه ، حقوقهم المشروعة في جو من السلم والعدل والحرية ، باعتبارهم أناسا أحرارا يتمتعون في بلدانهم بكامل حقوق المواطنة .

لذلك فان البرتغال ، البلد الاوروبي الاقرب جغرافيا وتاريخيا الى افريقيا ، لا يسعها الا ان تؤيد جهود القادة الافريقيين ومنظمة الوحدة الافريقية الرامية الى الحفاظ على هوية دول القارة واستقلالها الحقيقي . لهذا السبب نعتقد اننا نستطيع بصورة خاصة تفهم التطلعات العادلة لافريقيا ورغبتها في التقدم وامانيتها في حفظ جذورها في عالم سريع التغير . ان الحيوية الثقافية للحضارات الافريقية مكنتها من البقاء طوال الفترة الاستعمارية . ونالت تلك الشعوب ، بالتحلي بالعزم الذاتي ، الحرية السياسية في العقود الاخيرة . وانه لمن واجبنا جميعا الآن ، خصوصا في اطار الامم المتحدة ، ان نساعد افريقيا على التغلب على أكبر تحد تواجهه ، وربما يكون أكثر التحديات أهمية : ألا وهو احراز الاستقلال الاقتصادي . وسنعمل من جانبنا كل ما في وسعنا للاستجابة لما يتطلبه تحقيق ذلك الهدف الذي يجب أن يتحقق في أسرع وقت ممكن لصالح افريقيا ، بل وأضيف ، لصالحنا أيضا .

اننا نقول بكل قلق ان مسألة الشرق الاوسط ما زالت بؤرة خطيرة من بؤر عدم الاستقرار الدولي ، وان الجهود التي بذلت لحلها على نحو مرض لم تتكلل بالنجاح لحد الآن . وكما قلت هنا في العام الماضي ، تشكل القضية الفلسطينية لب الحالة في الشرق الاوسط . وبدون حلها حلا مرضيا ، لا يمكننا ان نأمل في تحقيق تقدم حاسم ، ولا حتى تحقيق تقدم هام ، في الطريق الى السلم في تلك المنطقة .



ومن ثم ، ينبغي ألاّ تدخر أية جهود من أجل ايجاد حل يأخذ بعين الاعتبار ، ليس فقط حق بقاء كافة دول المنطقة وأمنها ، بل كذلك الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وحقه في الوطن . وقد أيدت البرتغال وسوف تواصل تأييد جميع المبادرات التي تستند الى هذه المبادئ والتي ستمهد الطريق للتفاهم بين الأطراف وتأخذ بعين الاعتبار آمالها المشروعة .

ان الموقف السائد في لبنان يسبب لنا كذلك قلقا كبيرا لأننا نرى أن بلدا كلبنان ، كان لسنوات مضت واحدا من أكثر البلدان استقرارا في المنطقة ، هو الآن على طريق التفتت ، وأرضه أصبحت ميدان معارك بين الطوائف والقوى الأجنبية . والجدير بالذكر أن الأُمور تزداد فيه سوءا مما قد يؤدي الى صراع ذي أبعاد خطيرة .

أما الحرب بين العراق وايران فهي أيضا تمتد ببطء الى منطقة الخليج وتهتدد استقرار بلدان المنطقة وحرية الملاحة فيها . والنتائج الناجمة عن هذا التدهور خطيرة بحيث لا يسعنا أن نبقى غير مباليين . لذلك ، نتوقع ألا تدخر الجهود لكي نجد حلا تقبله الأطراف المتنازعة ، مما ينهي حربا استمرت أربعة أعوام وسببت خسائر باهظة في الأرواح وفي الموارد المادية وتعرض الاستقرار العالمي لخطر شديد .

ان بلدي ، لأسباب تاريخية ولصلة الدم واللغة والحضارة ، يرتبط بأمريكا اللاتينية بأواصر وثيقة تساعدنا في أن نتفهم ، بطريقة مباشرة المشكلات الدائرة في المنطقة . ان هذه المشكلات قديمة وهي ناجمة عن التخلف الاقتصادي والظلم الاجتماعي ، وفي العديد من الحالات ، عن الغياب السافر للديمقراطية السيامية .

وبإحدى يدى ، ينبغي ان أن نتفهم الآمال المشروعة لشعوب المنطقة ، ونحن متأكدون أنها سوف تكون قادرة على أن تجد طريقها الى التنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية والتعددية .

ونحن ندرك أيضا أنه خلال السنوات القليلة الماضية ، فرضت التوترات بين القوى العظمى نفسها على هذه المنطقة . وقد أدان بلدي التدخلات أيا كان مصدرها لأنه يعتقد انه من الجوهرى لشعوب المنطقة أن تجد الحلول لمشكلاتها بعيدا عن أى ضغوط

خارجية . وفي رأينا أنه يمكن أن تكون هذه الحلول نتيجة للحوار السلمي بين الفئات المتصارعة . وعلى الحكومات الموجودة في السلطة أن تدرك أن القضاء على المعارضة لن يؤدي الى السلام وأن الصراعات بين مختلف البلدان لا يمكن أن تحل بالقوة بل ستحل فقط من خلال الحل السياسي والدبلوماسي العالمي .

وتمشيا مع تأييدنا للقرار ٣٨/١٠ الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الماضية ، سوف نتابع باهتمام بالغ جهود البلدان ، مثل أعضاء مجموعة الكونتادورا الذين هم على دراية بتنوع وتعقد المشكلات والظروف المحددة التي تنسجم بها هذه النزاعات .

وفي واقع الأمر ، وصلت أمريكا الوسطى الآن الى لحظة حاسمة حيث لم يبلغ الخطر في أن يصبح الصراع صراعا عاما ما بلغه الآن ، الأمر الذي يحتم ايجاد حلول جديدة فيتولد عنها تخفيف لحدة التوترات وعدم انتهاك للحدود وانخفاض في مستويات التسلح وبناء مجتمعات حرة .

وفي هذا الاطار ، سوف تشارك حكومتي في خلال أيام غليلة قادمة في اجتماع يعقد في كوستاريكا مع حكومات أمريكا الوسطى ومع بلدان مجموعة الكونتادورا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، واسبانيا ، في محاولة لايجاد توجيهات جديدة في مجالات التعاون السياسي والاقتصادي التي قد تؤدي الى حلول مشكلات المنطقة . ان شعوب المنطقة التي عانت الكثير خلال العقود الماضية لها الحق في الحصول على دعم وانتباه مضاعفين من قبل المجتمع الدولي : ونحن نأمل مخلصين بأن هذا الاجتماع سيكون مشرا وسيسوف يمثل بداية عملية التهدئة الاقليمية .

والآن ، سوف أتحدث عن حقوق الانسان وهو موضوع توليه حكومتي أولوية قصوى . في حقيقة الأمر ، نعتقد أن المؤسسات السياسية والاجتماعية ، على المستوى القومي والدولي ، يجب أن تخدم كرامة البشرية . وهكذا ، فاننا لا نعتقد انه هناك أي تبرير للمواقف التمييزية والمعايير المتنوعة للحكم على انتهاكات حقوق الانسان التي تحدث بطريقة منتظمة ، ليس فقط في بلدان أمريكا اللاتينية أو آسيا أو في جنوب افريقيا ، ولكن أيضا في مناطق أخرى وبالتحديد في الاتحاد السوفياتي .

ومن بين القائمة الطويلة للأعمال التي ترتكب ضد حقوق الانسان التعذيب ، ويعتبره بلدى أكثرها انحطاطا ، وهو لا يزال سائدا في بعض البلدان . ولذا تأمل حكومتى أن تتم الموافقة دون صعوبة على مشروع الاتفاقية الخاصة بهذه المسألة الذى سيقدم الى هذه الجمعية .

ومن الضرورى أن نستأصل تماما المفهوم الزائف الذى مؤداه أن من المشروع الاستناد الى سيادة الدولة لا نكار الحماية الدولية لحقوق الانسان . فضلا عن ذلك ، يجب علينا أن نزود الامم المتحدة بالوسائل التي تسمح للمجتمع الدولي بأن يتحقق في عين الموقع نسي احترام هذه الحقوق في مختلف الدول .

وفي اطار كلامي عن حقوق الانسان ، سوف أذكر مسألة تيمور الشرفية . وأود أن ألفت انتباهكم الى التقرير المؤقت للأمين العام الذى يخطر هذه الجمعية بالمشاروات التي تمت وبالاتصالات التي جرت بين البرتغال واندونيسيا بواسطة الممثلين الدائمين في نيويورك . والتقرير المؤقت يصف كذلك أنشطة المنظمات الانسانية الدولية في تيمور الشرقية التي نود أن نرى المزيد من عملها .

ان هذه المشاروات والاتصالات كانت مفيدة ، ولذلك فانه لا يسعنا الا أن نشيد بأعمال الامين العام ، وبجهوده التي تستحق كل تأييد من جانبنا . وبهذه الروح ، وافقنا على أن تؤجل مناقشة موضوع تيمور الشرقية الى الدورة القادمة للجمعية العامة . ودون حوار لا يمكن أن يكون هناك حل للصراعات الدولية . ونحن مخلصون تماما عندما نقول اننا نريد حلا لمشكلة تيمور الشرقية وأنا على ثقة من أنه سيكون حلا عالميا يحترم المبادىء الدولية ومبادىء حقوق الانسان وهذا الحل يمكن التوصل اليه اذا ما استمر هذا الحوار .

أما حالة العلاقات بين الشرق والغرب فقد تدهورت خلال السنوات الماضية ، نتيجة لسلسلة من الأحداث نؤكد من بينها على غزوافغانستان واحتلالها من جانب القوات العسكرية لدولة أجنبية . وشمة أعمال أخرى تنتهك انتهاكا صارخا مبادىء ميثاق الامم المتحدة قد ساهمت أيضا في هذا التدهور .

وكما في حالة العلاقات الدولية بصفة عامة ، لن يتسنى لعلاقات الشرق والغرب

ان تتطور بطريقة متوازنة بناءً اذا لم تلتزم البلدان المسؤولة عن ذلك الاعتدال في سلوكها ولم تحترم استقلال الدول الأخرى ومصالحها ؛ وباختصار اذا لم تحترم المبادئ السواردة في ميثاق الامم المتحدة وهي عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها .  
نحن مقتنعون بأنه اذا حدث ذلك ، سيستأنف الحوار البناء بين الشرق والغرب وسيحد من سباق التسلح ، الأمر الذي سيسهم في أبعاد خطر المجابهة المسلحة ويعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المعنية . وفي هذا الخصوص ، هنالك دلالة خاصة لا بد وأن تعزى الى مفاوضات الحد من التسلح ومؤتمر ستوكهولم المنعقد حالياً ومفاوضات فيينا ، سواء تلك التي تبحث في تخفيض القوات التقليدية والحد منها ، أو تلك التي يؤمل في أن تبدأ قريباً بهدف منع سباق التسلح في القضاة الخارجي أى في المجال النووي .

ان الترسانات العسكرية المكثفة تمثل تهديداً لبقاء البشرية ولحضارتنا وهي تمتص الموارد التي لو استخدمت في طريق آخر لا يمكن أن تساهم في تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للشعوب . ولما كانت الأسلحة وحدها لا تسبب الحرب ، فالحد من الأسلحة ونزع السلاح لا يستطيعان وحدهما ضمان الحفاظ على السلام . ان السلام يجب أن يتأكد كذلك بتهيئة مناخ ثقة في العلاقات الدولية واتخاذ تدابير تعزز الوضوح في مجال الأنشطة العسكرية أى تخفيض امكانية الهجمات المفاجئة . ولذلك ، نحن نعلق أهمية على نجاح مؤتمر ستوكهولم .

وبالمثل ، فان الأسلحة الكيميائية ، بسبب آثارها غير الانسانية بصفة خاصة ، قد أثارت اشمزاز البشرية لوقت طويل . وتعتبر البرتغال ان الحظر الكامل لهذه الأسلحة سيكون تقدما بارزا نحو تحقيق أهداف نزع السلاح .

وإذا لم يكن الحد من الأسلحة شرطا كافيا للحفاظ على السلم ، فيجب علينا كذلك أن نتقي الأثر الضار وهو أن تصبح عاملا يعكس صفو السلام .

ان الحد من الأسلحة يجعل اندلاع النزاع المسلح أقل احتمالا فقط عندما يسهم في توفير توازن مستقر للقوى عند أدنى مستوى ممكن . ولذلك ، نعتقد أنه يمكن تعزيز القدرة الفعالة لمثل هذه الاتفاقات الى أقصى درجة لو أنها تؤدي الى نتائج متوازنة يمكن التحقق منها . ولهذا ، فاننا هنا نجد مناقشتنا باستثناء الحوار بين الدولتين العظيمين الرئيسيتين بشأن جميع الجوانب ذات الصلة بهذه المسألة الحيوية . ونحشهما في الوقت ذاته على تجنب اغراء استخدام مثل هذه المساعي الهامة لأغراض الدعاية أو للحصول على نزاي انفرادية .

ان حكومة بلادي ، ان تتأثر بهذه الاعتبارات الخاصة بالحاجة الى خلق عالم أكثر سلما وأمنا يمكن لنظام الأمن الجماعي فيه أن يصبح حقيقة فعالة ، تود أن تعرب في نهاية المطاف ، عن ثقتها بالدور الذي يمكن أن تقوم به الامم المتحدة . وأفكر بصفة رئيسية في تعزيز دور المنظمة في منع وازالة العوامل المهددة للسلم ، والأوضاع المؤدية الى احتكاك دولي أو الى تهديدات للسلم . ونعتقد أنه يتعين ، في هذه الحالات ، على مجلس الأمن والأمين العام أن يقوموا بدور أكثر فعالية حتى يمكن بذلك التغلب على الحالة الراهنة حيث تصل النزاعات الى الامم المتحدة عندما تكون قد وصلت الى نقطة اللا حل .

ولهذا ، فاننا نعتبر أن مما له أهمية قصوى اقتراحات الأمين العام في هذا التقرير الحالي الرامية الى زيادة فعالية اجراءات الأجهزة الرئيسية في هذه المنظمة دفاعا عن السلم .

وبالفعل ، لم يكن استخدام المحافل المتعددة الأطراف للتفاوض والحوار والتعاون أكثر ضرورة مما هو عليه اليوم . ومن المفارقات ان استخدام صياغات التعاون المتعدد الأطراف لم يكن منسيا أو مغفلا أكثر مما هو عليه اليوم لصالح أشكال أخرى من

التعاون أدت في بعض الأحيان ، تحت ذريعة أنها أكثر كفاءة أو سرعة ، الى حالات تسبب مزيدا من التوتر السياسي .

وبالنسبة لبلدان صغيرة مثل بلدنا ، وهو بلد يتمتع بشعور من الانسانية والانفتاح والتسامح والسلم ، فان هذا التراجع في التضامن الدولي يشعرنا بالقلق . دعونا ان ، نحن أنفسنا وجميع الحكام في العالم ، نكرس أقصى اهتمامنا لهذه المسألة ، حتى تتجسد الثقة في المؤسسات الدولية .

سنحتفل في العام القادم بالذكرى الأربعين لتأسيس الامم المتحدة . ولن تكون هناك مناسبة أكثر مواتاة من هذه الفرصة للتفكير الجاد الذي يجعل واجباتنا السياسية والأخلاقية ومستلزمات الضمير العالمي أكثر ضرورة من ذي قبل . ومقدور الامم المتحدة ، بل ويجب عليها ، أن توسع نطاق عملها في الحياة الدولية الحديثة .

السيد حميد (سرى لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني

سعادة بالغة أن أتقدم لكم ، سيدي ، بالتهاني الحارة والتمنيات الطيبة من سرى لانكا على انتخابكم بالا جماع رئيسا للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة . ان زامبيا وسرى لانكا ، وهما عضوان مؤسسان في حركة بلدان عدم الانحياز ، وعضوان زميلان في الكمنولث ، يتمتعان بأطيب العلاقات . لقد أعجبنا بمهارتكم التفاوضية وشهدنا مطرقتكم الرقيقة ولكن الحازمة في كثير من محافل الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز . ولهذا ، تشعر سرى لانكا بسرور مزدوج لأنكم ، وأنتم ابن متميز من أبناء زامبيا ، ستفقدون أعمالنا أثناء هذه الدورة .

ويود وفد بلادى أن يسجل تقديره للطريقة المثيرة للاعجاب التي أدار بها الرئيس السابق للجمعية العامة أعمال الدورة الثامنة والثلاثين .

ترحب سرى لانكا بدخول دولة آسيوية زميلة - وهي دولة بروني دارالسلام - الى الامم المتحدة ونتمنى لها التوفيق . ان بروني دارالسلام ، بما لها من تاريخ طويل وتقاليد عريقة ، ونظرا لمواردها وموقعها ، يمكن أن تلعب دورا بارزا في حياة المجتمع الدولي .

وإذا ما استعرضنا الساحة الدولية على الصعيد السياسي والاقتصادي ، لا بد أن يعثرينا شعور شامل قائم ، مما يجعل التعاون الدولي أكثر ضرورة والحاجا . وفي المجال الاقتصادي ، تبدوا احتمالات ايجاد نهج تعاوني شامل لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية في صورة قائمة ، كما أن التباين الاقتصادي بين الشعوب ما فتى يتصاعد . ان مناخ الانتعاش الاقتصادي بين البلدان المتقدمة النمو سوف يتيح بالطبع أرضية للشعور بقدر من التفاضل فيما يتعلق بعملية اعادة التشكيل . ولكن هناك ما يحملنا على الاعتقاد بأن الانتعاش في العام الماضي قد لا يدوم .

ووفقا للدراسة التي قامت بها مؤخرا مجموعة من خبراء الكومنولث بشأن مشكلة الديون الدولية ، يعود الانتعاش برمه ، من الناحية الفعلية ، الى ما حدث في العاميين الماضيين من تراكم للعجز الذي لا يمكن استمراره في الميزانية عن طريق السياسات التوسعية لاقتصاد قوى واحد . ومن ثم فقد أصبح هشاً في جوهره لعدم استناده الى قاعدة عريضة بالقدر الكافي . وفي الوقت ذاته ، فان جوهر السياسة الاقتصادية في الأماكن الأخرى كان يتميز بكساد عميق . وموجز القول ان المغالاة في التوسع من جانب والمغالاة في القيود من الجانب الآخر هما خليط للسياسات الاقتصادية الكبيرة يحتاج الى تصحيح اذا أردنا ألا ينجرى الانتعاش الراهن مرة أخرى في كساد عميق .

ان مسؤوليتنا هي اعداد بلداننا لسبل مواجهة احتمال حدوث كساد آخر . وكل شخص في هذا المحفل يدرك حقيقة التكافل الاقتصادي العالمي ، وأى كساد ينشأ في بلدان المتقدمة النمو لا بد أن يترتب عليه عواقب ضارة بالنسبة للبلدان النامية أيضاً . ولا شك في أن استراتيجية المدى الطويل ستعزز الروابط الاقتصادية في اطار العالم الثالث حتى نصبح أقل تعرضاً للقلل الناجمة عن فشل السياسة الاقتصادية فيسي العالم المتقدم النمو . ان بنك العالم الثالث ، أو بنك الجنوب ، يمثل أحد الحلول التي تم التقدم بها ، وهذا الأمر قيد التفاوض في الوقت الراهن في اطار مجموعة ال ٧٧ . ولكن من العبث أن ندعي أن مثل هذه المبادرات ستؤتي ثمارها في الوقت المناسب لوقاية البلدان النامية من اثر أى انهيار للموجة الراهنة من الانتعاش . ان ما نحتاج اليه لتخفيف سلسلة ردود الفعل الناجمة عن الانهيار في العالم الثالث هو أساليب ملائمة ومرنة

لتمويل ميزان المدفوعات . ويمكن أن يتأتى ذلك اليوم عن طريق اصلاحات كان ينبغي أن تبدأ منذ أمد بعيد في مؤسسات "بريتون وودز" - ألا وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . انه يجب أن ينشأ على الأقل بنشأة يقدم التمويل غير المشروط والوافي عندما تواجه البلدان صدمة خارجية مثل انهيار أسعار السلع الأساسية . ومن المعروف أن المنشآت المتاحة الآن غير كافية على الاطلاق



وما لم يحدث ذلك فان ميزانيات البلدان النامية سوف تنهار بدورها نتيجة لانخفاض عائدات الصادرات على سبيل المثال . وستجد البلدان حينئذ نفسها أمام خيار مستحيل بين خفض برامج التنمية من ناحية والمخاطرة بحدوث تضخم من الناحية الأخرى ، وذلك بطبع أوراق النقد اللازمة لتمويل نواحي العجز التي تواجهها في الميزانية . ومن المتطلبات الطارئة الأخرى انشاء مرفق لصندوق النقد الدولي لمواجهة مشكلة الديون الدولية . وأخيرا هناك حاجة لأن ينشئ صندوق النقد الدولي حقوق سحب خاصة بالقدر المطلوب . وقد أثارت منظمات وهيئات عديدة مسألة لا تقبل الجدل حول هذا الموضوع . ويكتسب ذلك الاجراء أهمية خاصة في فترة نجد فيها أن الانتعاش في البلدان المتقدمة النمو على ما هو عليه من حساسية وأن التضخم أخذ في التناقص . ويحتاج الانتعاش الحقيقي والثابت للاقتصاد الدولي بايجاز ، الى جهد عالمي .

ولا بديل للجهد الدولي الحقيقي الذي يبذل في اطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لكفالة استغلال خيرات المحيطات بأكملها لصالح البشرية . وتحتاج البلدان النامية الى اكتساب قدرات في الشؤون البحرية ، وخاصة في العلوم والتكنولوجيا التي يمكن أن تتقدم على أحسن وجه من خلال وضع برنامج منسق ومعدّ اعدادا طبييا تحت رعاية الأمم المتحدة ، ينفذ على الصعيدين العالمي والاقليمي . ويحتاج المحيط الهندي الذي تحيط به افريقيا وآسيا الى توكيد خاص في هذا الصدد . وأي جهد تعاوني من وكالات الأمم المتحدة سيكون ذا قيمة لا تقدر وفي الوقت المناسب ومحققا لفوائد النظام الجديد للمحيط .

وينبغي أن تظل قارة أنتاركتيكا خالية من الصبغة العسكرية ومن المواجهة الدولية . ولا بد من استغلال موارد هذه القارة الشاسعة على نحو منصف ورشيد وسالم . وتؤيد سرى لانكا اجراء دراسة شاملة لنظام أنتاركتيكا كله ولتشكيل لجنة مخصصة لهذا الغرض .

ومن الناحية السياسية ، تصاعد التوتر الدولي ، وأدى الى نشوء مواقف للمواجهة والنزاع المسلح في بعض المناطق . وتتدهور العلاقات بين الحلفين الدفاعيين الرئيسيين . وأصبح التصعيد السريع في سباق التسلح له عواقب منذرة بالخطر . وينذر البعد النووي في سباق التسلح بالشر للجنس البشرى . كما تجرى المحافظة على نظرية الردع النووي ، التي تساق كوسيلة لتأمين السلم ، على نحو خطير ، وذلك بالزيادة المستمرة في مستويات التسلح ، وهي بذلك تزيد من التهديد بالواجهة العالمية بدلا من انقاصها . لذلك فان سرى لانكا سترحب دواما بأى مبادرة لتعزيز الحوار والمفاوضة بشأن المسائل ذات الأولوية لنزع السلاح من أجل تحطيم الحواجز الخطيرة للشكوك وعدم الثقة ، وخاصة بين الدولتين العظميين .

لقد تعرضت المحيطات وكتلة الأرض الواقعة على هذا الكوكب لعوامل التلوث من جراء النزعة العسكرية . بل ان الجبهة الأخيرة للانسان ، ألا وهي الفضاء الخارجي ذاته ، أصبحت تتعرض في النهاية للتلوث الناجم عن سباق التسلح . وان سرى لانكا ليحدوها الأمل في أن تستمر في هذه الدورة التاسعة والثلاثين في متابعة المبادرة التي تقدمت بها في الدورتين السابقتين لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

ومن المبادرات ذات الأهمية الخاصة لنزع السلاح بالنسبة لسرى لانكا الاعلان بجعل المحيط الهندي منطقة سلام . وتقوم دول المحيط الهندي والدول الكبرى والمستخدمون الرئيسيون للمحيط في الملاحة بجهد تعاوني لعقد مؤتمر في كولومبو في العام القادم بشأن المحيط الهندي . وهذا المؤتمر في حد ذاته لن يقيم منطقة سلام بين عشية وضحاها ، ولكنه سيحدد المبادئ الأساسية والوسائل والآليات والأجهزة الملائمة لاقامة منطقة السلام تلك .

ومن بين الامتدادات الطبيعية للمحيط الهندي منطقة الخليج حيث نجد دولتين اسلاميتين غير منحاظتين ترتبط بهما سرى لانكا بأوثق العلاقات ، وهما ايران

والعراق ، تتنازعان . واننا لنأمل في أن يصل هذا النزاع المأساوي الى نهاية سريعة ، وأن يعود السلام مرة أخرى الى شعبي العراق وايران ، ويعود الأمن الى المنطقة .

وتظل منطقة الشرق الأوسط ككل من مناطق التوتر . ولقد حددت التجمعات الدولية العديدة التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز والجامعة العربية والمؤتمر الاسلامي العناصر الأساسية لتسوية مشكلة الشرق الأوسط ، وتم التوصل الى توافق دولي في الآراء بشأن هذه العناصر . ومن الواضح أن مشكلة فلسطين تشكل لبّ نزاع الشرق الأوسط ، وانه ما من تسوية عادلة وقابلة للتطبيق يمكن أن يكون لها قائمة الا بانسحاب اسرائيل من كافة الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة وباعادة الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف الى شعب فلسطين . وتشمل هذه الحقوق حق شعب فلسطين في العودة الى دياره وحقه في تقرير المصير وحقه في اقامة دولة مستقلة في فلسطين ، ولا بد من اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، في تسوية هذه المشككة ، على نحو كامل وعلى قدم المساواة مع الأطراف الأخرى . وقد أسعد سرى لانكا أن تستضيف في كولومبو البعثة المقيمة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، التي تتمتع بالوضع الدبلوماسي الكامل كسفارة .

وتشعر سرى لانكا بقلق بالغ ازاء التطورات الجارية في لبنان ، وتطالب بالاحترام التام لسيادة لبنان واستقلاله ووحدته ووحدة أراضيه في اطار حدوده المعترف بها دوليا .

ولدينا اعتقاد راسخ بأن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) في ناميبيا تشكل - كمنظمة التحرير الفلسطينية في فلسطين - طليعة النضال لغالبية الشعب ضد طغيان الأقلية العنصرية . وفيما يتعلق بناميبيا ، توجد فعلا خطة سلام شاملة تتمثل في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، ولكن هذه الخطة ظلت حبرا على ورق نتيجة لتعننت جنوب افريقيا العنصرية . وترفض سرى لانكا ربط قضايا خارجة عن الموضوع ، مثل وجود القوات الكوبية في أنغولا ، باستقلال ناميبيا .

وفي جنوب افريقيا ذاتها ، سعى النظام العنصرى الى تبني ما يسمى  
 بالاصلاحات الدستورية وذلك ليحكم قبضته على غالبية الشعب في جنوب افريقيا . وتعرب  
 سرى لانكا عن تضامنها مع غالبية الشعب في جنوب افريقيا في نضاله المشروع من أجل  
 اقامة المجتمع الديمقراطي غير العنصرى في جنوب افريقيا الموحدة وغير المجزأة .  
 وبالرغم من أن لكل من الموقفين في أفغانستان وكمبوتشيا مجموعة من الظروف  
 المتميزة والمستقلة في جذورها فان سرى لانكا تعتقد انه لا يمكن الوصول الى سلم  
 عادل ودائم في أى من البلدين الا اذا كان قائما على أساس حل سياسي شامل تكون  
 عناصره التي لا غنى عنها انسحاب القوات الأجنبية وضمانات بكفالة سيادة الدولتين  
 ووحدة أراضيها واستقلالهما السياسي . وتحتاج جهود الأمين العام لايجاد حلول  
 لهذه المشاكل الى التأييد التام من المجتمع الدولي ، وخاصة من الأطراف المعنية  
 بشكل مباشر .

ان مشاعر عدم الاستقرار وانعدام الأمن لدى دول أمريكا الوسطى مدعاة لقلقنا . اننا نأمل في أن تساعد عملية كونتاد ورا على الحفاظ على استقلال هذه الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، وأن تجلب الاستقرار والأمن لهذه المنطقة .

ان سرى لانكا تؤيد رغبة شعب كوريا في توحيد وطنه سلميا عن طريق الحوار المباشر ، بعيدا عن التدخل الخارجي وتمشيا مع مبادئ البيان المشترك للشمال والجنوب الصادر في ٤ تموز/ يوليه ١٩٧٢ .

وفيما يتعلق بقبرص ، نؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام للتشجيع على اجراء محادثات هادفة بين الطائفتين ، بغية تحقيق تسوية تحتوى على مقومات البقاء وتؤدي الى تحقيق السلم في جمهورية قبرص . وليس من الممكن التوصل الى أية تسوية دون الانسحاب غير المشروط للقوات الأجنبية من الجزء الشمالي من قبرص . ان سرى لانكا ما انفكت تؤيد استقلال قبرص وسيادتها وسلامتها الإقليمية ومركزها غير المنحاز . وأود أن أؤكد على انه لا ينبغي لأية دولة أن تستخدم قواتها المسلحة في التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية لدولة أخرى لأى سبب كان . ان التدخل بجميع أشكاله على أساس المصالح العرقية والصلات مع شعوب الدول الأخرى يجب أن يوقف بصرامة ، وذلك لما فيه مصلحة الاستقرار الدولي . ان العدوان يبقى هو العدوان حتى ولو كان مزيّنا بتعابير الاهتمام برخاء الأقرباء أو المجموعات الدينية في أماكن أخرى .

في أعقاب الحرب العالمية الثانية اتبعت كل دولة استراتيجيات مختلفة ، معتمدة على مفاهيم مختلفة متباينة لاحتياجاتها الدفاعية . فبعض الدول انضمت الى الأحلاف العسكرية القاصرة على فئات معينة ؛ والبعض الآخر اختار الحياد ؛ والكثير منها التزم بسياسة عدم الانحياز . وبعد الحرب كان على كثير من الدول أن تواجه الأخطار التي تهدد استقلالها وحريتها . ومن الجدير أن نلاحظ أن الدول التي تأثرت بذلك كانت بصورة رئيسية دولا صغيرة : قبرص ، كمبوتشيا ، أفغانستان .

ولذلك ، من الملائم في هذا السياق أن نشير الى اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة وأن نؤكد من جديد على انه لا يجوز استخدام أراضي أية دولة للاعداد للقيام بأعمال عدائية ضد أراضي دولة أخرى أو لارتكاب هذه الأعمال . فليس هناك مجال لتطبيق هذه المبادئ حسب السياق ، وليست هناك شروط مقيدة ولا حجج مخففة لتبرير التهديد أو الضغط أو التخريب . ان هذه المبادئ تنطبق على المستوى العالمي ، سواء كان ذلك في منطقة جنوب آسيا التي تقع فيها سرى لانكا أو في المناطق البعيدة في أمريكا الوسطى .

ان سرى لانكا بلد ديمقراطي متعدد العرق واللغة والدين . اننا نلتزم بحكم القانون . ونحن نحترم حقوق الفرد . ان الدستور يحظر التمييز على أساس العرق أو الدين أو اللغة . ولقد كنا تاريخيا مثلا يحتذى به للوثام الطائفي على مدى قرون . ولذلك فقد كانت الاضطرابات الطائفية التي وقعت في تموز/يوليه من العام الماضي تطورا مؤسفا في حياة أمتنا . لقد قامت أطراف معينة ، من خارج سرى لانكا ، تحدوها دوافع مشؤومة ، بمحاولات للتشهير بنا ولوضعنا في قفص الاتهام بصورة دائمة . ومن الملاحظ للأسف على العلاقات الدولية أن انحرافات الدول الصغيرة تضخم وتكتسي أبعادا كبيرة .

وما إنفك رئيس سرى لانكا وحكومتها يعملان ، على الرغم من النكسات ، من أجل حل سياسي للمشاكل التي نواجهها . وحاليا ، يعقد تحت رئاسة فخامة رئيس البلاد مؤتمر لجميع الأحزاب ، تمثل فيه مجموعات الأغلبية وكذلك مجموعات الأقلية ، ويعمل جاهدا على ايجاد حلول تحظى بقبول جميع الأطراف المعنية .

وفي نفس الوقت ، عمدت مجموعات الارهاب المتنوعة ، التي تسعى الى فرض دولة مستقلة تقوم على أساس عنصري عن طريق العنف والارهاب ، الى جعل تطبيق العملية الديمقراطية أكثر صعوبة . ان هؤلاء الارهابيين الذين يشكلون أقلية صغيرة ،

داخل طائفة تاميل ، لا يوجهون حملتهم الارهابية ضد طائفة الأغلبية وقوات الأمن فحسب ، بل أيضا ضد الأفراد المدنيين الأبرياء من طائفة تاميل الذين التزموا بسرى لانكا الموحدة المتعددة الأعراق .

ان هذه المجموعة الارهابية تجد ملجأ وتدريباً وتعاطفاً وتشجيعاً في أراضٍ أجنبية ، مما يزيد من خطر زعزعة استقرار البلاد .

ان الارهاب له أبعاد دولية وخيمة . ولذلك فان التعاون الدولي يعد أمراً حيويًا في استئصال الارهاب الدولي . لقد اعتمدت هذه الجمعية العامة في العام الماضي قراراً بتوافق الآراء يدعو جميع الدول الى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والى الامتناع عن تنظيم الفتن أو الأعمال الارهابية في دولة أخرى أو التحريض عليها أو المساعدة أو المشاركة فيها .

لقد اقترح رئيس بلادي أن يقوم المجتمع الدولي بعمل متضافر عن طريق الأمم المتحدة من أجل استئصال الارهاب الدولي . وينبغي للأمم المتحدة ، تمشيًا مع الصكوك الدوائية المتفق عليها ، أن تحت مرة أخرى جميع الدول على التعاون فيما بينها بصورة أوثق ، خاصة عن طريق تبادل ما يتصل بالموضوع من معلومات بشأن منع ومكافحة الارهاب الدولي ، وابرار معاهدات خاصة ولاسيما فيما يتعلق بتسليم أو محاكمة الارهابيين . اننا نعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تتخذ خطوات فعالة من أجل اقامة آلية لتنفيذ تدابير متفق عليها ضد الارهاب الدولي .

لقد كان لي شرف تمثيل سرى لانكا في العديد من دورات الجمعية العامة . وان المنظور الذي يطرح نفسه في هذه الدورة ، عشية الذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة ، ليس أسوأ ولا أفضل مما كان عليه في الأعوام القليلة الماضية . فعلى اذن ، أن نحذر الشعور بالاستسلام ، الذي قد يفضي بنا ، من ناحية ، الى الشعور باليأس أو عدم المبالاة ، ومن الناحية الأخرى ، الى السعي العدواني الصارم للمحافظة على المصالح الضيقة . ان هذين النهجين مفعمان بالخطر .

لقد وصف الأمين العام مؤخرا الاختيار المطروح أمامنا بأنه اختيار بين أحادية الجانب وتعدد الجوانب . ان الامم المتحدة تتألف من ١٥٩ دولة مستقلة ، كل واحدة منها لديها التزامات محددة تجاه شعبها . ولكي نستفيد استفادة تامة بإمكانيات هذه الجمعية العظيمة في تحقيق قدر أكبر من الوثام والتفاهم العالميين ، علينا أن نضمن أن تحظى جميع الدول ، بغض النظر عن الاختلافات في الحجم والقوة الاقتصادية والعضلات العسكرية ، بقدر متساو من القبول والاحترام والمركز في التعبير عن ارادة هذه المنظمة .

رفعت الجلسة الساعة ١٩ / ١٥